إشكالية هوية الدولة

وجدلية الدولة الثيوقراطية و المدنية العلمانية
فى ظل انتفاضات الربيع العربى



تأليف
وفاء على على داود
مدرس العلوم السياسية المساعد
كلية الدراسات الاقتصادية و العلوم السياسية
جامعة بنى سويف - مصر



٠٠٢٠١٠٠٣٧٢٨٨٢٢

إشكالية هوية الدولة

وجدلية الدولة الثيوقراطية والمدنية العلمانية في ظل انتفاضات الربيع العربي

تأليف

وفاء على على داود

مدرس العلوم السياسية المساعد

كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية

جامعة بني سويف-   مصر

الطبعة الأولى

2015م

الناشر

مكتبة الوفاء القانونية

محمول: 0020103738822 الإسكندرية

المقدمة:

تنامت إشكالية وجدلية الدولة المدنية أم الدولة الدينية في الوطن العربي لاسيما بعد إنفجار الثورات في مطلع عام 2011، وبدأت المجتمعات تنقسم بين فريقين: فريق ينادي بتدشين الدولة الدينية، وآخر متمسكاً بالدولة العلمانية، وهنا ظهر فريق جديد ينادي بما يسمى الدولة المدنية مدعياً انها مختلفة عن الدولة الثيوقراطية الدينية والدولة العلمانية ولم يقتصر هذا الجدال في إطاره الفكري التنظيري بل تخطى حدود الممارسة السياسية والتي أدت إلى تدني خطوات التحول الديمقراطي مع غياب الوفاق الوطني بين القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة في الدولة وذلك في دول الانتفاضات العربية، وأدى هذا إلى إثارت العديد من التساؤلات وكان في مقدمتها ما هي الدولة الدينية؟ وهل تختلف عن الدولة المدنية؟ وهل هناك فرق بين الدولة المدنية والدولة العلمانية؟ وهل الدولة الإسلامية مدنية أودينية؟ وهل تعتبر الدولة المدنية هروب من الدولة الدينية أم إعادة إنتاج له بإهاب جديد أم أنها فهم علماني مرن للدولة؟.

وإذا تتبعنا السياق التاريخي والفلسفي الأوروبي لاسيما في عصر النهضة والتنوير، نلحظ أن الصراعات التي تشهدها الدول العربية الآن هي أشبه بالصراع بين الدولة الدينية والمدنية الذي بدأ أواخر القرن الخامس عشر الميلادي في أوروبا والذي يُعرف بالسلطة الزمانية والمكانية فى العصور القديمة والوسطى حينما كانت

المؤسسة الدينية متمثله فى الكنيسة المهيمنة والمتحكمة فى مصائر الشعوب، لتحدث الثورة على تلك الهيمنة مع مجئ عصر التنوير وظهور فلاسفته مثل جون لوك وتوماس جيفرسون، اللذين ناديا بفصل الدولة عن الدين، وذلك برفع سلطة الدولة أوالإمبراطورية عن فرض معتقدات دينية محددة على شعوب معينة وفقًا للخبرة الكنسية، ولاقت أفكارهم الفلسفية حفاوة لدى العلمانيين أومناصري الفصل بين الدولة والدين، وتعالت الأصوات المطالبة بالدولة العلمانية التي تفصل الدين عن السياسية حيث تشير إلى أن هناك مؤسسات خاصة بالدين كالمسجد والكنيسة، وهناك مؤسسات خاصة بالأمور السياسية والتي تتعلق بالمؤسسة العامة الدولة، وذلك في مواجهة الدولة الدينية التي تدعي أن مصدرها "الله".

ومن هنا ظهرت إرهاصات جدلية حول أن فكرة فصل الدين عن الدولة هى اختيار غير موفق كعنصر يخضع لدراسة تحليلية وإستحالة فك حدود التفاعل بينهما، حيث أنه من المستحيل فصل الدولة عن الدين، لاعتبارات متعددة ترجع أغلبها إلى أن الأسس الدينية هى في أصلها الدليل الذى يهتدي به معظم الساسة والقضاه في صنعهم للسياسات، وفي القيم التي توجه المواطنين إلى المشاركة السياسية أو مناقشة المجال السياسى حيث تكون الرؤى الدينية هى متحكم لا يخفى فى تكوين رؤيتهم، بالإضافة إلى أن القوانين والأعراف السائدة تستند إلى معتقدات دينية، ومع ذلك ظلت جدلية الدولة المدنية والعلمانية في مواجهة الدولة الدينية.

ومع إندلاع الثورات في المنطقة العربية لم تحسم إشكالية وجدلية طبيعة الدولة، بل تعمق الصراع السياسي ولم يخلومن أبعاد فكرية وإيديولوجية تجلت في قضية الهوية، وبروز جدالية الدولة المدنية في مواجهة الدولة الدينية، وإنتشرت حالة الاستقطاب النخبوي بشأن ماهية الدولة، وما إذا كانت دولة مدنية أم دينية؟، علمانية أم إسلامية؟،

ومن هنا تبرز أهمية تناول موضوع "الدولة المدنية هروب من مفهوم الدولة الدينية، أم إعادة إنتاج له بإهاب جديد أم فهم علماني منفتح أومرن للدولة" كدافع لنشر هذا الكتاب لإستعراض هذه المصطلحات بأبعادها المختلفة بمنهجية علميَّة والوقوف على نشأتها ومدى أصالتها، ومن ثم رصد أبعادها ودلالاتها على الصعيدين التنظيري المفاهيمي والتطبيقي الممارساتي.

وتأسيساً على ما سبق، يلحظ القارئ الكريم أن هذا الكتاب يركز على خمسة محاور رئيسية: أولها يستعرض الأصول النظرية والفكرية لتطور مفهوم الدولة، بينما يتناول ثانيها اسهامات الفكر الغربي والعربي للدولة الدينية، في حين يتطرق ثالثها إلى ماهية الدولة المدنية ومبادئها وركائها، وينهض رابعها برصد وتحليل أصول الدولة العلمانية ومدى إختلافها أو اتفاقها مع الدولة المدنية، في حين ينتهي خامسها بالإجابة على كون الدولة المدنية هروب من مفهوم الدولة الدينية، أم إعادة إنتاج له بإهاب جديد أم فهم علماني منفتح أومرن للدولة من خلال تسليط الضوء

على أهم الإختلافات النظرية والعلمية والموضوعية بين الدولة المدنية والدولة الدينية.

الكلمات الدالة: الدولة، الدولة المدنية، الدولة الدينية، الدولة الثيوقراطية، المدنية، الدولة العلمانية، الدولة الإسلامية.

مشكلة وأهداف البحث:

تتمثل مشكلة البحث في الإجابة على التساؤل الرئيسي وهو هل الدولة المدنية هروب من مفهوم الدولة الدينية، أم إعادة إنتاج له بإهاب جديد أم فهم علماني منفتح أومرن للدولة، وذلك من خلال بحث وتمحيص الإختلافات الشكلية والجوهرية بينهما. وبناءً عليه، **فأن المجال الموضوعي للبحث يتمثل في ثلاثة عناصر رئيسية، وهي:**

1. الأطر النظرية المتعلقة بمفاهيم الدولة.
2. رصد وتحليل النقاط الخلافية بين الدولة الدينية والدولة العلمانية.
3. معرفة هل الدولة المدنية مغاييرة للدولة الدينية أم أنها إعادة إنتاج لها أم أنها تعني الدولة العلمانية.

منهجية البحث:

اعتمدت الدراسة في هذا الكتاب على الأسلوب الوصفي التحليلي للخروج بإجابات على التساؤلات الرئيسية والفرعية للموضوع والتي سبق الإشاره إليها في المشكلة البحثية.

أهمية البحث:

ترجع أهمية موضوع البحث إلى ما يلي:

1. محاولة الإجابة على عدد من التساؤلات الملحة والتي تتعلق بهوية الدولة، والتعرف على شكل الدولة الذي يجب عليها أن تكون لاسيما مع حيوية موضوع البحث مع صعود التيار الإسلامي للحكم في مراحل الإنتقال الديمقراطي، وضرورة تحديد هوية الدولة والعمل على تحديد وتدقيق المفاهيم المتعلقة بموضوع البحث.

2. إن هذه الدراسة النظرية تساعد على تحديد عناصر ومكونات الدولة المدنية والدولة الدينية بناءً على دراسة علمية منهجية تحتكم إلى إسهامات المفكريين والباحثين فضلاً عن دروس التاريخ، والتي تكون مفيدة للمهتمين بجدلية وإشكالية هوية الدولة.

3. إن موضوع البحث قد يكون أداء مساعدة للفاعلين السياسين في مرحلة الانتقال للديمقراطية وذلك للتعرف على أفضل أشكال الدول للأخذ بها في مراحل تدشين الديمقراطية وقد يكون نواه في إزالة الإبهام وتوضيح الحقائق لتلاشي النقاط الخلافية.

الأدبيات السابقة:

تعددت وتنوعت الدراسات والبحوث السابقة التي تناولت موضوع البحث بصورة شاملة أو في أحد عناصره، والتي يمكن استعراض عدد منها، وهي كالتالي:

1- خليل عبد الكريم، الإسلام بين الدولة الدينية والدولة المدنية، (القاهرة: سينا للنشر، 1995).

أشار الكاتب إلى أن الإسلام لم يعرف الدولة السياسية ويقصد الإسلام الدين وليس الإسلام التاريخ أوالحضارة، مشيراً إلى الفرق الكبير بين الدولة الدينية التي يعتلى رأسها الله – عز وجل- ويقف على قمتها رسول يوحى إليه علاقته بالسماء مستمرة وهمه أرضاء الله ومدته غير محدودة ويستند في حل مشاكل وقضايا الدولة على المشوره ويلتزم الشعب بالطاعة ولا مجال للمعارضة والتي تصفها بالكفر ويتمثل دستور الدولة الدينية في الكتاب المقدس ولا يحاكم فيها الرئيس. بينما الدولة السياسية التي ينتخب الشعب رئيسها أ ويرث الملك حكمها أو يُستولى عليها بإنقلاب إلى غير ذلك، ويحكمها بشر عادي، تنقطع علاقته بالسماء، وهمه إرضاء الشعب ومدة حكمه محددة وفقاً للدستور وإدراة الشعب، ويستند في حل مشاكل وقضايا الدولة إلى العقل والفكر والاستعانة بالخبراء والمساعدين، ويحق للشعب معارضته وانتقاد سياسات الحاكم وفقاً لدستور تم صياغته من خلال توافق وعقد اجتماعي قابل للتعديل، وخلص الكاتب إلى أن الإسلام عرف

الدولـة الدينيـة الـتي أنشـأها الرسـول في المدنيـة المنـورة ولم يعـرف الدولة السياسية التي هي من صنع البشر، مؤكداً أن الدولة الدينية أنقطعت بانتقال الرسول إلى الرفيق الأعلى وأن محاولة تدشين دولة ثيوقراطية بعد ذلك سيؤدي إلى الإستبدادية والديكتاتورية والتي لا تسمح بأدنى درجة من المعارضة، وأن هذا النوع من الحكم تجاوز التاريخ.

2- شادية فتحي، "الدولة الدينية: السيناريو الأقل احتمالا والأكثر تأثيرا في مستقبل مصر"، مجلة السياسة الدولية، 2013.

تطرقت الباحثة[1] إلى سيناريوهات وصول التيار الديني إلى السلطة وتأثير ذلك على عملية التحول الديمقراطي، مشيرة إلى أن مفهوم الدولة المدنية الذي يستند إلي احترام حقوق المواطنين علي أساس مبادئ الحرية والعدالة والمساواة، بغض النظر عن انتماءاتهم الأولية، وأنها تقوم علي مبدأ المواطنة، التي ترتب لكل المواطنين

---

(1) http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/135/1629/%D9%85%D9%86-%20%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%A9/%D9%85%D9%84%D8%AD%D9%82-%D8%AA%D8%AD%20%20%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%20%20%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86%D9%8A%20%20%D8%A9%7C%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D9%88-%20%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%82%D9%84-%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%A7-%20%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1-%D8%AA%D8%A3%D8%AB.aspx

حقوق وواجبات متساوية، كما أنهم يتعاونون معا في إطار المجال العام المدني، ويقومون بإدارة شئونهم من خلال الأحزاب والنقابات وعديد من التنظيمات الوسيطة. مثل هذا التضافر والتعاون والذي سماه توكفيل "فن الترابط "أو"فن الاجتماع"، هو الذي يدعم المجتمع المدني، الذي يمثل بنية أساسية للنظام الديمقراطي. بينما الدولة الدينية، أو الدولة الكهنوتية الثيوقراطية ينقسم فيها المجتمع إلي فئتين متمايزتين: حاكمة ومحكومة. وفي هذا الإطار، تستمد الفئة الحاكمة سلطاتها من أساس إلهي، مما يجعل إرادتها تسموعلي إرادة المحكومين.

3- فهمي عبده مصطفى، الفرق بين الدولة الدينية والدولة المدنية، أخوان أون لين، 2011/4/27.

تناول الكاتب[1] في مقاله الفروق الجوهرية بين الدولة الدينية الثيوقراطية والدولة المدنية، مشيراً إلى أن الدولة الدينية هي الدولة الكهنوتية التي عُرفتها أوروبا في العصور الوسطى بـ"عصور الظلام" عندما كانت الكنيسة مسيطرةً على مقاليد الأمور، وهوالناطق باسم الذات الإلهية، ولا يجوز مخالفته أوعصيانه، ولا يجوز مناقشتها؛ مؤكداً أن هذا النوع من الدول لم نعرفه في الإسلام، وأن أول دولة أسسها الرسول الكريم وضعت أول دستور للحكم وهو دستور المدينة؛ لينظم العلاقات بين المسلمين ويهود

---

(1)http://www.ikhwanonline.com/Article.aspx?ArtID=83255&SecID=360

ومشركي المدينة في اثنتين وخمسين مادةً، تمثل أعظم نواة لدستور الدولة المدنية؛ الذي يحفظ حقوق الإنسان والمواطنة وحسن العلاقات مع غير المسلمين، وهو دليل يشير إلى أن الدولة في الإسلام ليست بمفهوم الدولة الدينية في الغرب، رأياً أنه يمكن تدشين دولة إسلامية مدنية ذات مرجعية وهوية إسلامية.

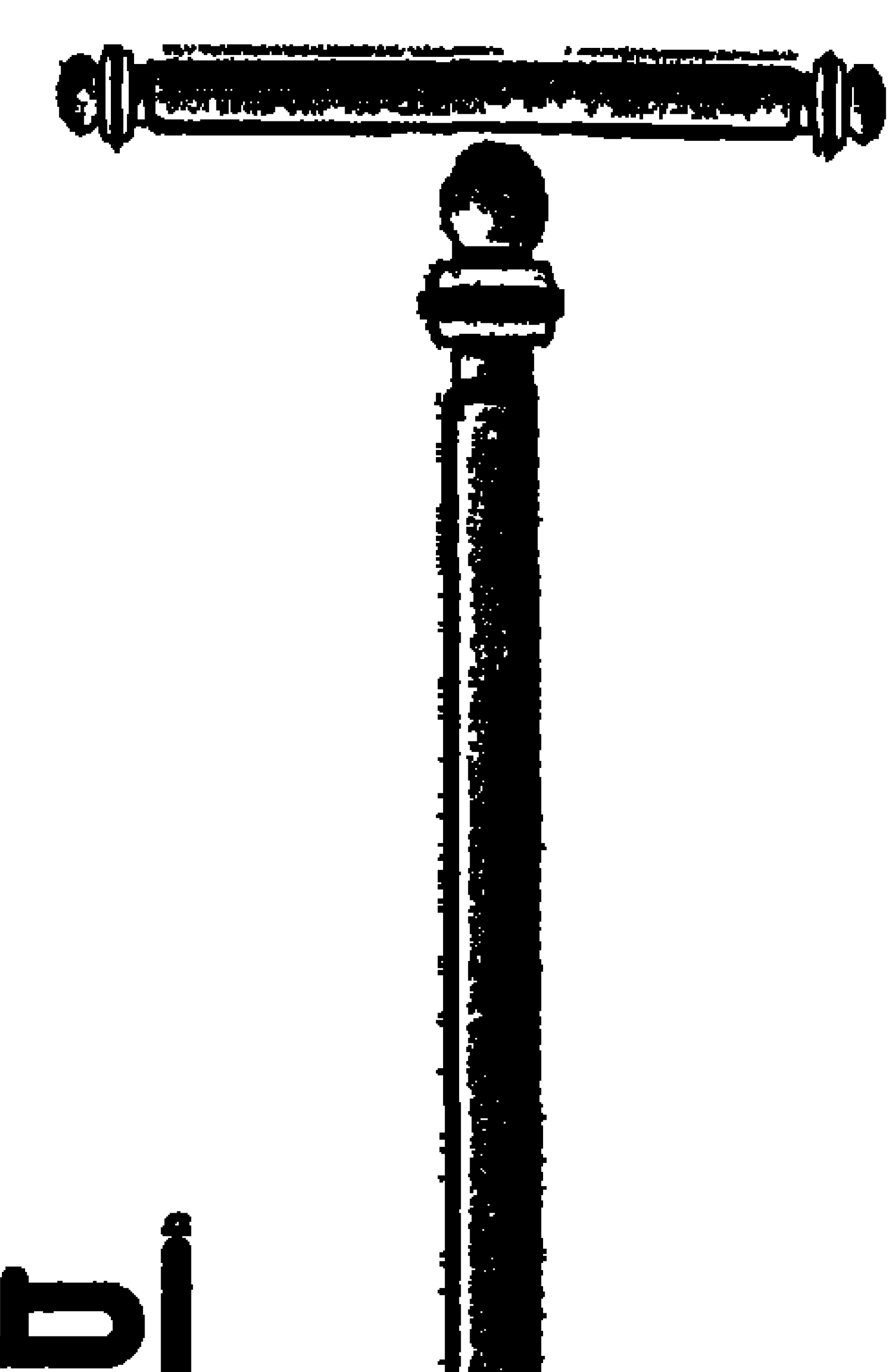
4- إبراهيم خليل عليان، الدولة الدينية والدولة المدنية، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر بيت المقدس الثالث، فلسطين، 2012.

تناول الباحث[1] مفهوم الدولة وأشكالها المختلفة، مشيراً إلى أن الدولة الدينية هي الدولة التي كان الحكام فيها من الانبياء والتي اتسمت بدولة العدل والمساواة وأنها أنتهت من التاريخ برحيل الانبياء، وعن الدولة المدنية أشار الباحث أنها تقترب في بعض قيمها من الدولة الإسلامية مثل المواطنة وحقوق الإنسان، والمحاسبة لكنها تتعارض في بعض القيم مثل قيم الحرية وكذلك مع بعض المصطلحات مثل الديمقراطية والعلمانية، وخلص الباحث إلى أن الدولة الإسلامية ليست الدولة الثيوقراطية الإستبدادية بل أنها نموذج أكثر رقياً من الدولة المدنية وأجدر في حل مشاكل الشعوب.

---

(1)http://www.qou.edu/arabic/researchProgram/researchersPages/ibrahimElaian/r4_ibrahimElaian.pdf

الفصل الأول



أصول مفهوم الدولة

يستعرض الفصل الأول أصول مفهوم الدولة لغوياً وإجرائياً مع عرض لأهم اسهامات الباحثين في الفكر السياسي الغربي والعربي حول مفهوم الدولة ومهامها.

الدولة في اللغة:

لقد اختلف أهل اللغة في معنى الدولة، حيث قال بعض الكوفيين إذا فتحت الدولة تكون للجيش يهزم هذا، ثم يهزم الهازم، فيقال: قد رجعت الدولة على هؤلاء، والدولة برفع الدال في الملك والسنين التي تغير وتبدل على الدهر، فتلك الدولة والدول. وقال بعضهم: فرق ما بين الضم والفتح أن الدولة: هي اسم الشيء الذي يتداول بعينه، والدولة الفعل". والدُولَةُ بالضم، في المال. يقال: صار الفَيْءُ دُولَةً بينهم يَتَداوَلونَهُ، يكون مرّةً لهذا ومرَّةً لهذا، والجمع دُولاتٌ ودُوَلٌ". وقال أبوعبيد: "الدولَةُ بالضم: اسمُ الشيء الذي يُتَداوَلُ به بعينه. والدَوْلَةُ بالفتح: الفعل.

وقال ابن فارس: الدال والواو واللام أصلان: أحدُهما يدلُّ على تحوُّل شيءٍ من مكان إلى مكان، والآخر يدلُّ على ضَعْفٍ واسترخاء. والدّولة والدُّولة لغتان، ويقال: بل الدُّولة في المال والدّولة في الحرب. وقال الزجاج: الدُّولة اسم الشيء الذي يُتداول، والدّوْلةُ الفعل والانتقال من حال إلى حال. وقال الكسائي: "الدُّولة في المال يتداوله القوم بينهم، والدُّوْلة في الحرب، وقال عيسى بن عمر: يكونان جميعاً في المال والحرب سواء" وقال الجوهري "الدَوْلَةُ في

الحرب: أن تُدالَ إحدى الفئتين على الأخرى. يقال: كانت لنا عليهم الدَوْلَةُ. والجمع الدُوَل.

وفي "الصحاح في اللغة": الدُولَةُ والدّوْلَةُ لغتان بمعنىً. وأَدالَنا الله من عدوِّنا من الدَوْلَةِ. والإدالَةُ الغلبةُ. يقال: اللهم أَدِلْني على فلان وانصرني عليه. ودالَتِ الأيامُ؛ أي دارت. والله يُداوِلُها بين الناس. وتَداوَلَتْهُ الأيدي، أي أخذَتْهُ هذه مرةً وهذه مرةً[1]. وقال لسان العرب "الدولة بفتح الدال المهملة: بمعنى الإدالة وهي الغلبة ومن هذا المعنى جاء مصطلح الدولة نتيجة لغلبتها، وإلا لما كانت دولة. وبضم الدال من دولة قرأ جميع قراء الأمصار. وقد ورد لفظ "الدولة" في القرآن الكريم في قوله تعالى: "كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ"

ويتضح من التعريفات اللغوية السابقة، أن كلمة دولة لا تخرج على احد معنيين: المعنى الأول مرتبط بالاستخدام الذي ورد في القران الكريم، حيث استخدمت كلمة دولة بضم الدال للإشارة إلى الهيمنة الاقتصادية لفئة على فئة أخرى، بينما يرتبط المعنى الثاني بالاستخدام الذي أصبح شائعا في فترة لاحقة عندما استخدمت كلمة دولة بفتح الدال للإشارة إلى الهيمنة السياسية والعسكرية لفئة من فئات المجتمع على الفئات الأخرى. ويتضح

---

(1) محمد بن شاكر الشريف، "الدولة الإسلامية...بين الدينية والمدنية"،البيان، 2011/4/28، http://www.albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?ID=837

الترابط بين المعنيين عند ملاحظة عدم انفكاك الهيمنة الاقتصادية عن الهيمنة السياسية.

وفي هذا السياق، أشار كورت شيلنيج أن الكلمة اليونانية polis كانت تعنى قلعة الرجال الأحرار القادرين على الدفاع عن أنفسهم، والمواطن polities في هذه القلعة يتمتع بكافة حقوقه، وكانت تشير كلمة Namos إلى البناء الاجتماعي الضامن للوحدة السياسية والتي أصبحت مع الوقت دولة State/ Estate.

المعنى الإصطلاحي للدولة:

تعددت وتنوعت التعريفات الإجرائية لمفهوم الدولة، منها ما أشار إلى الدولة على أنها ذلك الكل المركب من: الأفراد أو الشعب، والمساحة أوالإقليم، ولها طابعها الخاص ودينها وعاداتها وتقاليدها بالإضافة إلى عملتها وعلمها وسلامها الوطني يحكمها قانون معين ذات طابع سياسي معين (ملكي، إمبراطوري، جمهوري، استبدادي) وعضو في منظمة الأمم المتحدة. ونجد بعض القانونيين يزيدون علي هذه العناصر الثلاثة عنصرا رابعا هو السيادة[1]. فالدولة بمثابة الهيئة المكونة من عناصر ثلاثة مجتمعة: إقليم/ أرض، وسكان يقطن هذا الإقليم يطلق عليهم شعب، وسلطة يخضع لها الشعب في الإقليم يطلق عليها الحكومة؛ ترعى

---

1) أحمد البادي،"حول مفهوم الدولة والحكومة "، الرؤية، 14/4/ 2013، —http://www.alroya.info/ar/citizen-gournalist/visions/54457

مصـالحه الداخليـة والخارجيـة. كمـا تعـرف الدولـة كمصـطلح سياسي قانوني مجموعة من الأفـراد أو الشـعب يعيشـون علـى إقليم محدد ويخضعون لسلطة سياسية حاكمة وتتمتع بالاعتراف الدولي كشرط للتمتع بالصفة الدولية.

ويتفق الفقهاء على" أن الدولة في الفكـر القـانوني الحـديث لا تقـوم دون تـوافر ثلاثـة أركـان علـى الأقـل، هـي الشـعب والإقليم والسلطة". أي أن توجد جماعة من النـاس هـم شـعب الدولـة يعيشـون على إقليم محدد، وينتظم هؤلاء الناس تحت حكومـة معينـة بيـدها سلطة قانونية.

اسهامات المفكرين حول مفهوم الدولة:

تباينـت الإسـهامات الفكـرية والنظريـة مـن جانـب البـاحثين والمفكرين في تناولهم لمفهوم الدولـة حيـث ربـط المفكـرين الإغريق الدولـة بـالأخلاق والـتي تبلـورت في اسـهامات أفلاطـون وأطروحتـه حـول المدنيـة الفاضـلة - الدولـة المثاليـة- الـتي يتولهـا فليسـوف حكـيم يلتـزم بقـوانين الدولـة القائمـة علـى العدالـة الاجتماعيـة، والسـمو الأخلاقـي[1]، وهنـاك مـن صـورها كدولـة مشـاعية تنتفـي فيها الملكية الخاصة، باعتبارها رأس الشرور التي عانتها البشـرية

---

1) محمود اسماعيل، "مفهوم الدولة بين العلمانيين ودعاة الدولة الدينية"، الأهالي، 15 /1/ 2013،

http://www.al-ahaly.com/%D8%AF-%D9%85%D8%AD%D9%85%D9%88%D8%AF-%D8%A5%D8%B3%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D9%84-%D9%8A%D9%83%D8%AA%D8%A8-%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-2-10-%D8%A8%D9%8A/#.Ua3WVpzfXHI

وهناك من ربط مفهوم الدولة بنظرية الحق، وأخرون ربطوا مفهوم الدولة بالقانون، ومنهم من اعتبرها مقدسة لأنها هي الحافز علي العمل والدافع للارتقاء، ومنهم من دعا إلي المساواة بين البشر عموما، والرجل والمرأة خصوصا، ومنهم من ذهب إلي عكس ذلك للخروج علي الفطرة البشرية، ومنهم أيضا دعا البعض إلي الفوضوية ورفض سلطان الدولة بالكلية.

وفي هذا السياق، يُعد أرسطوأول من كتب عن مفهوم الدولة في كتابه "السياسة"، إذ عكف على دراسة دساتير أثينا ليحدد مفهوم الدولة ويعدد أشكالها ونظمها، وميز بين مفهوم الدولة ومفهوم الحكومة فالدولة في نظره هي مجموعة من المواطنين المتعاونين لتنظيم علاقاتهم لإشباع حاجاتهم، ومن ثم تدفعهم ضرورة الاجتماع الفطري إلي تشكيل حكومة منهم تتولي تنظيم أمور الدولة وتحقيق سعادة أفرادها، لذلك قال إن الفرد حيوان سياسي بالفطرة. كما أتضح تصور توماس مور حول الدولة الفاضلة "اليوتوبيا"، في صورة فردوس أرضية فيما تنبأ به كارل ماركس عن الدولة الشيوعية العالمية. وأوضح أن الدولة كمفهوم متقدم في وضع المجتمع البدائي لم تكن منذ الأزل ولم تخلق بمحض الصدفة بل جاءت ضرورة حتمية لاحتدام الصراعات[1]. بينما أشار جوردون تشايد أن الأنشطة الزراعية

1) جمان حلاّوي، "المفهوم الماركسي للدولة"، الحوار المتمدن، العدد 2770، 15 /9/ 2009، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=184788

للمجتمعات البشرية هي الدافعة إلى تأسيس الدولة، في حين أوضح كارل فيتوكل أن نشأت الدولة ارتبط بنشأة وإدارة أنظمة الري، واختلف كاينيرو حيث أكد أن الدولة نشأت نتيجة التعبئة العامة من أجل التجنيد ومواجهه الأعداء. وقد مثل المجتمع الأساس عند فلاسفة الأنوار أما الدولة فهي تركيب اصطناعي الهدف منه خدمة المجتمع.

وتحدث باروخ اسبينوزا عن مشروعية الدولة وغاياتها، موضحاً أن الغاية القصوى من تأسيس الدولة ليست السيادة بل إتاحة الفرصة لأجسام الأفراد وعقولهم بأن تقوم بوظائفها كاملة في أمان تام ودون خوف. أي حرية التفكير، وضمان الأمن للأفراد، ومن يسلك ضد مشيئة السلطة العليا يلحق الضرر بالدولة. وبين أن غاية الدولة تتمثل في ضمان الحماية للأفراد، وليس في ممارسة السلطة. بينما يرى فريديريك هيجل أن الدولة بمثابة التحقق الفعلي للروح المطلقة، وهي فكرة عقلانية موضوعية وكونية ذات طابع أخلاقي. وتمثل إرادة جوهرية متجلية، وغاية في ذاتها، لا يتوقف دورها ووظيفتها على الحماية والأمن، ولا يختزل في فرض السيادة والإخضاع، بل يمتد إلى نشر القيم الروحية والأخلاقية، والمبادئ العقلية الكونية، وهي قيم ومبادئ أساسية بالنسبة للمجتمع حتى يتمكن الإنسان من الاعتراف بإنسانيته. ويؤخد على دولة هيجل أنها

تتحكم في العقيدة والوجدان بواسطة التربية والقمع حيث تتدخل في كل نشاط مادي أومذهبي[1].

وفي المقابل، أشار فريديريك انجلس من منظور مادي تاريخي ليبين كيف أن الدولة هي وليدة الصراع الطبقي وأن وجودها يحتمه الحفاظ على النظام والتخفيف من حدة هذا الصراع إلا أن الدولة تظل مجسدة لمصالح الطبقة السائدة المهيمنة التي تملك وسائل الإنتاج وأن زوالها مشروط بزوال الطبقات الإجتماعية وتحقيق المساواة والعدل والملكية المشتركة لوسائل الإنتاج. بينما أشار نيقولاي ماكيافيلي إلى أنه ينبغي على الأمير أن يستخدم كل الوسائل الممكنة للحفاظ على السلطة، سواء كانت مشروعة أم غير مشروعة. واختلف معه عبد الرحمن بن خلدون حيث أوضح في أطروحته "مقدمة بن خلدون" أن حُسْنَ المُلك لدى السلطان يعود إلى الاعتدال. فإن كان السلطان قاهرا باطشا بالعقوبات شمل الرعية الخوف والذل، والتجئوا إلى الكذب والمكر والخديعة. وإن كان رفيقا بهم متجاوزا عن سيئاتهم استْنَاموا إليه ولاذوا به. إن الذكاء عيب في صاحب السياسة، لأنه إفراط في الفكر، يكلف الرعية فوق طاقتهم لنُفوذ نظره، كما أن البلادة إفراط في الجمود، والطرفان مذمومان من كل صفة إنسانية. والمحمود – حسب ابن خلدون – هوالتوسط، كما في الكرم مع التبذير والبخل.

1) عبد الله العروي، مفهوم الدولة،(المغرب: المركز الثقافي العربي،2011)، ص 25

وفي هذا السياق، أشار ارنست كاسيرر إلى الدولة في كتابه "أسطورة الدولة"، إلى أنها كيان اصطناعي أبدعه الفرد ليبقى دائما في خدمته"، ويرى أن المسؤول عن إحياء اسطورة الدولة ميكافيلي حيث واجهت أفكاره بعض الصعوبات في القرن 18 قبل أن يحضر هيجل الحقل السياسي، وأنه مع انهيار نظرية الحق الطبيعي زال أخر حجر في وجه أفكار واسهامات ميكافيلي

بينما رأى ماكسر فيبر أن كل دولة تقوم على العنف المادي باعتباره الوسيلة الناجعة لممارسة السلطة، وهي المصدر الوحيد للحق في ممارسة العنف المادي وحدد ماكس فيبر ثلاثة أسس تستمد منها الدولة مشروعيتها وهي: الماضي، كاريزمية الحاكم، والشرعية القانونية. في حين أكد جاكلين روس أن دولة الحق والقانون تؤدي إلى ممارسة معقولة للسلطة وهي عملية بناء وإبداع دائم للحرية ، وتتميز هذه الدولة بثلاث ملامح وهي:

- الحق: الذي يتمثل في احترام الحريات الفردية والجماعية التي تتمسك بالكرامة الإنسانية ضد كل أنواع العنف والقوة والتخويف.
- القانون: أي أن الكل يخضع لقانون وضعي نابع من المبادئ الأخلاقية.
- فصل السّلطات: (السلطة التنفيذية، التشريعية، القضائية)، وهي الآلية التي تحمي الدولة من السقوط في يد الاستبداد.

وعن كيفية أنشاء الدولة، أكد طوماس هوبس أن نشأة الدولة نتيجة لميثاق وتعاقد إرادي حر بين الأفراد تم بمقتضاه تنازلهم عن بعض حقوقهم الطبيعية وحريتهم المطلقة مقابل تحقيق الأمن واستقرارهم وضمان حريتهم من طرف شخص أو مجلس يجسد إرادات الجميع ينظم شؤونهم ويضمن السلم والامن ويحافظ على حقوق الجميع ويشترط فيه أن يكون قويا مستبدا كالتنين حتى لا يجرؤ أي أحد على خرق الميثاق المتعاقد عليه وعصيان أوامره خشية منه ، وبذلك نشأت الدولة بهدف ضمان الأمن والإستقرار والسلم.

وفي إطار مفهوم الدولة الغربية الحديثة، عرف جوزيف شترايرالدولة بأنها تلك القوة الاجتماعية المنظمة التي تملك سلطة القوة والقسر وطلب الطاعة على المواطنين، وحدد عناصر ثلاثة للدولة تتمثل في الوحدات السياسية الثابتة والمستقرة جغرافياً، والمؤسسات السياسية الدائمة، وسلطة عليا يدين المواطنين لها بالولاء. بينما أشار السويسري بلنتشلي Bluntshli، إلى أن الدولة هي جماعة مستقلّة من الأفراد يعيشون بصفة مستمرة على أرض معيّنة بينهم طبقة حاكمة، وأخرى محكومة، ويعرّفها بونار Bonnar، بأنها وحدة قانونية دائمة، تتضمن وجود هيئة اجتماعية لها حق ممارسة سلطات قانونية معينة، في مواجهة امة مستقرة على إقليم محدد، وتباشر الدولة حقوق السيادة بإرادتها المنفردة وعن طريق استخدام القوة المادية التي تحتكرها". بينما يعرفها هولاند "بأنها مجموعة من الأفراد يقطنون إقليما معيناً

أويخضعون لسلطان الأغلبية أوسلطان طائفة منهم، ويشر البعض إلى الدولة كأنها "جماعة من الناس تقيم دائما في إقليم معين، ولها شخصيتها المعنوية، ونظامها الذي تخضع له ولحكامها، واستقلالها السياسي. كما يعرّفها اسمان Esmein، بأنّها التشخيص القانوني لأمّة ما[1].

وفي هذا السياق، عرف عالم الاجتماع الألماني "أوبنهايمر" الدولة بأنها " تنظيم الوسائل السياسية"[2] الذي يقصد به تمليك ثمرة جهد الناس للأقلية الحاكمة بشكل غير شرعي وبدون مقابل، وهذا في مقابل "الوسائل الاقتصادية" التي هي مجموع العمل والجهد المبذول من أجل الحصول على الملكية الخاصة وكذا التبادل الاقتصادي الذي يحدث بين الناس في هذا الشأن. وجعل "أوبنهايمر" أساس وجود الدولة هو"الوسائل الاقتصادية"، التي بدونها لا يمكن لأي دولة أن تؤسس لـ"الوسائل السياسية" التي عن طريقها يقوم الاستغلال. بينما يرى "روتبارد" أن الدولة لم يسبق لها أن أسست عن طريق "عقد اجتماعي" وإنما كانت تولد دائما من الغزو والاستغلال. وإنها "توفر لنفسها على نحو نظامي قناة مشروعة للاستيلاء على الملكية الخاصة، إنها تجعل طريق الحياة للطبقة الطفيلية في المجتمع، وبالتالي يعتبر "روتبارد" أن هذا الجهاز عبارة

---

1) شفيق جرادي، "الدولة المدنيّة والدولة العلمانيّة: دراسة في المفاهيم"، الأخبار، العدد 1408، 2011/8/11، http://www.al-akhbar.com/node/11812

2) Murray N. Rothbard, The Antomy of The State, (Lu MN Mises Institute, 2009), PP13:18.

عن تجمع لمجموعة من الأفراد اختاروا أن يسمّوا أنفسهم الدولة، فوضعوا لأنفسهم هدف الاحتكار القانوني لممارسة العنف ونهب الأموال بالابتزاز. وهي حسب رأيه تنظيم إجرامي أكثر فعالية من أي مافيا شهدها التاريخ. لذلك تراه يعارض بشدة كل أشكال تنظيم الدولة، فيعتبر الضرائب سرقة ما أن تُزال إجبارية دفعها حتى يحجم الناس عن دفعها، مشيرا إلى أن "مالكي" هذه الدولة هم الوحيدون الذين يجنون مرتباتهم غصبا.

وفي إطار عرض اسهامات المفكرين عن الدولة، لا يفوتنا عرض اسهامات إميل دوركايم، حيث تعتبر الدولة في نظر دوركايم مؤسسة سياسية بامتياز. وقد فرضت هذه المؤسسة نفسها عندما بلغ المجتمع درجة من التطور والتعقيد فقدت معها آليات الضبط التقليدية فعاليتها. يقول دوركايم: "إنه بمجرد أن بلغت المجتمعات السياسية درجة معينة من التعقيد، لم يعد بإمكانها أن تشتغل بشكل جماعي - لأداء وظيفة الضبط الاجتماعي- إلا من خلال تدخل الدولة. ويرى دوركايم أن مفهوم الدولة يشمل جملة المفاهيم الفضفاضة التي كثيرا ما تستعمل من غير أن يتم تحديد مضمونها بدقة. حيث يشير تارة للدلالة إلى المجتمع السياسي في كليته، وتارة أخرى للدلالة على جزء معين من ذلك المجتمع وفي هذه الحالة حدوده قد تتسع لتشمل العديد من المؤسسات دون تمييز. فقد يشمل مفهوم الدولة الكنيسة، والجيش، والجامعة وغيرها من المؤسسات التي تندرج في تكوين الدولة. ويحصر دوركايم مفهوم الدولة في الهيئات الاجتماعية التي يحق لها التكلم باسم المجتمع

الكلي. فعندما تتخذ الحكومة قرارا، أو يصوت البرلمان على قانون، فإن المجتمع كله يكون معنيا بالقرارات والقوانين الصادرة عن مختلف أجهزة الدولة، بمعنى أن هذه القرارات والقوانين تكون ملزمة للجميع. وأما المصالح الإدارية فإنها عبارة عن أجهزة وهيئات ثانوية تقع تحت سلطة الدولة؛ وبالتالي فإنها ليست جزءا من كيانها الذي يتميز عنها بطبيعة الوظائف التي يؤديها.

وتكمن وظيفة الدولة حسب دوركايم، في إحلال التفكير العقلاني في المجتمع وتنظيمه بطريقة عقلانية وتوجيه الضمير الجمعي في الاتجاه الصحيح. لأن غياب مركز القرار العقلاني قد يؤدي إلى تصريف القوة الانفعالية المرتبطة بالضمير الجمعي أوالحشد بشكل عشوائي مدمر بسبب طبيعتها غير العقلانية. وقد يحصل ذلك عندما ينشب خلاف في المجتمع ويكون جهاز الدولة ضعيفا غير قادر على معالجة أسباب الخلاف بطريقة عقلانية، مما قد يؤدي إلى نشوب حرب أهلية تأتي على الأخضر واليابس.

ويميز دوركايم في أنشطة الدولة بين نوعين: نشاط موجه نحو الخارج يتميز بكونه عنيف وعدواني وآخر موجه نحو الداخل يتميز بكونه مسالم وأخلاقي. وأن الأهمية التي يكتسيها هذا النشاط أوذاك اختلفت باختلاف المراحل التاريخية التي مرت بها المجتمعات البشرية. ففي المراحل السابقة من تاريخ المجتمعات البشرية، كانت الغلبة للنشاط الموجه نحوالخارج على حساب النشاط الموجه نحو الداخل، نظراً لأن هدف الدولة الأساسي في هذا

الوقت كان توسيع نطاق حدودها لتضم أراضي جديدة وتبسط نفوذها على سكانها بالقوة. ويرى أنه كلما تقدم المجتمع ازدادت أهمية الوظيفة المتجهة نحو الداخل على حساب الوظيفة المتجهة نحو الخارج. فبينما كان النشاط العسكري هو النشاط المهيمن في سلوك الدولة خلال المراحل السابقة، أصبحت الأنشطة القانونية والتنظيمية تحتل مكان الصدارة في المراحل اللاحقة، حتى أن الحروب أصبحت تمثل حالات استثنائية، بينما كان الاهتمام بالأنشطة القانونية والتنظيمية في الماضي يمثل الحالة الاستثنائية.

الدولة في الفكر الغربي:

من خلال السر السابق لإسهامات المفكرين، يتضح أن الفكر الغربي حول مفهوم الدولة ركز على عدد من المؤشرات والمرتكزات الأساسية التي يجب توافرها في الدولة، وأنها مؤسسة اجتماعية يتنازل الناس فيها عن حقوقهم الطبيعية ليجدوا في هذه المؤسسة خيراً وأفضل مما كانوا يجدون في الطبيعة، وأن الدولة الحديثة تتكون من ثلاثة سلطات: سلطة تشريعية - تشرع القوانين أو تعدلها أو تبطلها- وسلطة قضائية - تنظر في الخلافات بين الناس وتسهر على ضمان حقوقهم- وسلطة تنفيدية - تقوم بتنفيد القوانين وتطبيقها – ومن أهم الداعمين لهذه الرؤية تشارلز منتسكيوالذي أكد على استمرارية الدولة ومهامها في الحفاظ على حقوق المواطنين، مع ضرورة استقلال والفصل بين هذه السلطات؛ لأن احتكارها من طرف شخص أو مؤسسة يهدد استمرار الدولة وأمنها كما يهدد حقوق المواطن. وهناك رؤية

متناقضة طرحها أيضا الفكر الغربي، والتي تنطلق من منظور سياسي اجتماعي تقوم على أن السلطة لا تتحصر في عدد من المؤسسات والهيئات أوالبنايات بل تتجسد في مجموع العلاقات بين القوى المتصارعة داخل المجتمع وفي جميع مجالاته فهي وضعية استراتيجية معقدة، وهذا ما تبلور في فكر فوكو، وفي هذا الإطار وضع أدم سميث مهام للدولة والتي تتمثل في الإشراف على تنفيذ القانون وتحقيق العدالة، وتقديم الخدمات العامة القيام بمهمة الترية في حالة تقاعس المواطنين عنها، بالإضافة إلى حماية المواطنين من عدوان الدول الآخرى، موضحاً الدور الرقابي للدولة وكأنها "مراقب مستقل" عن العلاقات الاقتصادية والخدمية. وفي هذا السياق، أكد أرنست كاسيدر أن الدولة كيان اصطناعي، وأن هناك نوعين من الدولة هما: العقلانية والأسطورة، وأن العنصر المميز بينهم يكمن في الموقف من الاقتصاد، من حيث تحديد نمط استغلال الثروة، وتوزيعها بالإضافة إلى صياغة دستورها، ووضع قوانينها التي إما توجه الاقتصاد لخدمة المجتمع، أولاستئثار الأقلية لمعظم عائد الإنتاج.

الدولة في الفكر الإشتراكي:

ينهض الفكر الإشتراكي عن الدولة، في كونها نتيجة تطور التاريخ الإنساني والصراع الطبقي، ومن أبرز رواد الفكر الإشتراكي، كارل ماركس الذي يُعد مؤسساً لعلم الاجتماع التاريخي، وكذلك لينين الذي عرف الدولة في كتابه "الدولة والثورة" بأنها نتاج التناقضات الطبقية التي يصعب التغلب عليها

أوالتوافق بينها. وأن الدولة عبارة عن نخبة من البرجوازية الليبرالية والتي استغلت الطبقة المظهضدة مشيراً بذلك إلى الدولة الإقطاعية القديمة والتي استغلت أجهزتها الطبقات الفقيرة، كما أشار إلى الدولة النيابية الحديثة بأنها أداة لإستغلال أصحاب رؤوس الأموال للعمال المأجورين. وفي هذا الإطار أقترح كارل ماركس دولة البروليتاريا لتحطيم دولة البرجوازية وتحقيق مصالح الطبقة الكادحة التي تمثل أغلبية في المجتمعات، بهدف تحقيق المصلحة العامة في مقابل المصلحة الفردية منتقداً الدولة المدنية ونظرية العقد الاجتماعي التي طرحها الليبراليون والراسماليون.

وتأسيساً على ما سبق نلحظ أن الفكر الإشتراكي لم يتناول مفهوم الدولة على أنها تجسد الفكر الأخلاقي كما أشار الأغريق، أو تمثل حقيقة العقل كما أوضح هيجل، بل أنها نتاج طبيعي لتطور المجتمعات الإنسانية تاريخية ونتاج لصراع طبقي حتمي. وبالتالي تكون الوظيفة الرئيسية لقيام الدولة هو وضع حد ونهاية لهذا الصراع الطبقي بين البرجوازيين والعمال.

الدولة في الفكر الإسلامي:

لم يُأخذ مصطلح الدولة كمفهوم سياسي محدد في الأدبيات السياسية الإسلامية إلا بعد مرور قرون عديدة على قيام المجتمع الإسلامي الأول، حيث استخدم علماء المسلمين الأوائل مصطلح دار الإسلام وذلك للإشارة إلى الأقاليم التابعة للسلطة

الإسلامية[1]، كما استخدموا مصطلحات الخلافة أوالإمامة أوالولاية للدلالة على الهيئات السياسية المركزية للأمة"، وظل هذا حتى منتصف القرن الثامن الهجري عندما استطاع عبد الرحمن بن خلدون أن يطور مفهوم الدولة من خلال دراسة القاعدة الاجتماعية التي ترتكز عليها السلطة في المجتمعات السياسية المعاصرة له والمتقدمة عليه[2].

وقد تطور مفهوم الدولة بشكل كبير في العصر الحديث، متأثرة بالخبرة الأوربية والتصور السياسي الغربي. واجتهد المفكرون الإسلاميون في وضع تعاريف وحدود تميز الدولة الإسلامية عن غيرها من الدول، فنجد أبوالأعلى المودودي يركز على مبدأ السيادة والحاكمية في تعريفه للدولة؛ لأنها بكل معنى من معانيها لله تعالى وحده، فانه هو الحاكم الحقيقي، وتعلق مفهوم الدولة – الدولة الإسلامية- عنده بالحاكمية فيها بالله تعالى.

ويختلف هنا عن الإشكال التاريخي الذي طرحه مفهوم الحاكمية لدى الخوارج، حيث ميز المودودي بين الحاكمية القانونية التي تتعلق بحق الله في التشريع للناس، والحاكمية

---

1) هو المصطلح الشائع في كتابات المؤرخين قديما، كان يؤدي معنى الدولة الإسلامية بالمفهوم المعروف اليوم ويعني: "الدار التي تجري عليها أحكام الإسلام ويأمن من فيها بأمان المسلمين سواء كانوا مسلمين أم ذميين". في مقابل مصطلح دار الحرب و"هي الدار التي لا تجري فيها أحكام المسلمين".

2) عبد الله العروي، مفهوم الدولة، مرجع سابق، ص 67:25.

السياسية التي تتعلق بتنفيذ الأحكام الإلهية، ويرى أن الحاكمية القانونية خارجة عن نطاق الفعل الإنساني، في حين يمارس البشر الحاكمية التنفيذية نيابة عن الله عز وجل".

وقد عرف عبد الله العروي في كتابه "مفهوم الدولة ماهية الدولة بناء على تحديد غايتها من حيث هي"، والذي يرى أن الأخلاق مقدّمة على السياسة، والدولة هي وسيلتها، وما الدولة إلا ظاهرة من ظواهر الاجتماع الطبيعي، تولّدت حسب قانون طبيعي. إذا بقيت خاضعة لقانون تولّدها وظهورها كانت طبيعية، أي معقولة. لذا لا ينشأ تناقض بينها وبين المجتمع، أو بينها وبين الفرد، وإذا حصل التناقض فلسبب غير طبيعي، ناتج من خطأ إنساني متعمّد، وفي تلك الحالة تنشأ الدولة الاستبدادية الظالمة.

وفي إطار متصل، يرى حسن السيد بسيوني أن الدولة - الدولة الإسلامية- دولة قانونية، تقوم على التشريع الإسلامي وتهتدي به في أمور الدين والدنيا، والتي تستمد مصادرها من القران الكريم باعتباره الدستور الأعلى، الذي يبين الحقوق ويحدد الواجبات ويرسم للدولة القواعد الكلية والمبادئ العامة التي تنظم شؤون الأفراد، وتأتي السنة كمصدر تال له". بينما اتفق لؤي صافي مع ابن خلدون في تعريف الدولة، وذلك في كتابه " المدخل الصحيح لتعريف الدولة الإسلامية"، حيث أشار إلى أن الدولة - الدولة الإسلامية — هي البنية السلطوية للأمة التي توجه الفعل السياسي وتحدده وفق منظومة المبادئ السياسية

الإسلامية. كما جسد عبدالله العروي مفهوم الدولة في نمطين: الدولة الطبيعية أوالمعقولة والي أطلق عليها دولة القانون، حيث تنسجم فيها علاقة الحاكم بالمحكوم، والدولة الاستبدادية الفاسدة غير الطبيعية لأنها مؤسسة علي الغلبة، ومن ثم تناقض المجتمع وتستعبد الشعب، فهي لذلك مؤامرة ضد الإنسانية، والتي تتحول إلي سطورة مجافية للعقلانية، ومن ثم فهي تقيد حرية الفرد التي فطر عليها.

وهكذا، يتضح أن مفهوم الدولة في الفكر العربي الإسلامي، يقوم بالأساس على مبدأ القانونية والشرعية ومنظومة المبادئ الإسلامية في تعريف الدولة، والذي لا يلغي أركان الدولة من إقليم، وشعب وسلطة.

وبناءً على ما سبق، نلحظ أن نشأت الدولة جاءت عبر تكوين اجتماعي كما أكدته نظريات جان جاك روسو، وهوبز ولوك، وهناك نظرية آخرى مثل نظرية جوميلوتز والتي ترى أن الدولة تكونت بين حاكم ومحكوم نتيجة النزاع بين البشر على البقاء وتكون النتيجة الغلبة لاحد الاطراف، وتتفق نظريته مع اسهامات كلا من ابن خلدون، واوينهايمر الذي أكد على أن الدولة تأسست نتيجة الصراع التاريخي بين الحضر والبدو[1].

---

1) علاء هاشم مناف، "مفهوم الدولة عند بن خلدون"، الحوار المتمدن، العدد 2052، 28 سبتمبر 2012، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=110509

إن الدولة مفهوم اجتماعي سياسي وكيان اصطناعي من صنع البشر، يمتلك سلطات تشريعية وقضائية وتنفيذية لحماية المجتمع، وهي تجمع سياسي وثقافي واجتماعي ذات كيان سيادي في إطار معين ومحدد، تمارس السلطة فيها عبر مؤسسات مختلفة لخدمة الشعب. وتتطوير الدولة بما يتناسب مع الظروف ومع التطور الجاري من حولها للارتقاء بها وبمواطنيها إلى المستوى الأفضل من الحياة الكريمة، وللدول سيادة يعترف بها دولياً، ولها استقلالية في السياسة الدولية، وهذا يُمكنها من ممارسة السيادة الكاملة ضمن أراضيها، فهي صاحبة القوة العليا في المجتمع، وهي بهذا تعلو فوق أية تنظيمات أوأحزاب أوجماعات، وتكون مسئولة عن صياغة القرارات العامة وتنفيذها في المجتمع، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي [1]. لكن يجب الأخذ في الإعتبار التقدم التكنولوجي وثورة المعلومات العابرة للقارات وما انتجته سياسات العولمة والتي أدت إلى تطور أشكال القوة وأقر بشكل أو بآخر على سلطات وسيادة الدولة والذي أدى إلى خلق جدلية جديدة حول نهاية سيادة الدولة أم بقائها في ظل العولمة وهذا موضوع آخر يمكن تناولة في أسهام آخر.

---

1) بيتروس بيتروسيان، "مفهوم الدولة والأنظمة"، إيلاف، 2013/2/21،
http://www.elaph.com/Web/opinion/2013/2/794470.html

الفصل الثاني



الدولة الدينية

تعرف الدولة الدينية بمصطلح الثيوقراطية والذي يقصد به حكم رجال الدين أو تلك الدولة التي يقودها رجال الدين كما حدث في اوروبا في العصور الوسطى. ومفهوم الثيوقراطية مأخوز من المفهوم اليهودي للحكومة الوارد في التوراه. ويعتبر الثيوقراطية من المصطلحات السياسية الوافدة وهي كلمة يونانية الأصل تتكون من شقين: "ثيو" تعني: إله، و"قراط" تعني: الحكم. وكان يطلق على الدولة الدينية "ثيوكراتيك" والتي عرفت فيما بعد بالثيوقراطية أي سلطان الإلهي، فهي الدولة التي تعلو فيها إرادة الحاكم علي كل إرادة سواها لأنه يستمد سلطانه من الله مباشرة.

وتنهض الدولة الدينية علي نظرية الحق الإلهي، وتستمد سلطتها من السماء، الأمر الذي يجعل الحكم أمرا دينيا فوق النقد والمساءلة. وهي الدولة التي يكون الحاكم فيها ذا طبيعة إلهية (إله أوابن إله)، أوأنه مختار بطريقة مباشرة أوغير مباشرة من الله، حسب ما عُرِف بنظرية الحق الإلهي. ويترتب على ذلك أن يكون الحاكم في منزلة عالية لا يرقى إليها أحد من أفراد الشعب، وأنه لا يُعتَرض على أقواله أوأفعاله، وليس لأحد قبله حقوق أوالتزامات؛ بل عليهم الخضوع التام لإرادة الحاكم؛ حيث لا حق لهم في مقاومته أوالاعتراض عليه. وينظر إلى الدولة الدينية كدولة مقدسة حيث يحكمها رجال الدين، أو يحكمها حاكم يرى في نفسه القداسة والحق في الحكم باسم الله".

السياق التاريخي للدولة الدينية:

تُرجم الفكر الثيوقراطي إلي واقع تاريخي، مع تدشين دولة اليهود بأورشليم، حيث اعتبر اليهود أنفسهم شعب الله المختار لأنهم أقرب الشعوب إلي الله، من هنا مزجوا العصبية بالدين اليهودي، وهوما ورد في عبارة "إسرائيل يحكمها الله بصورة مباشرة". ويري البعض أن الدول الأوروبية الثيوقراطية في العصور الوسطي نسجت علي غرار النموذج اليهودي، الذي صياغته تصور الكهنوت لنصوص "العهد الجديد"، فضلا عن التأثر بما عرف باسم "الطغيان الشرقي" المؤسس علي ما سماه ماركس بنمط الإنتاج الآسيوي [1]، ويبقي الأساس الاقتصادي المتمثل في نمط الإقطاع، والتي ارتبطت في تاريخها بالاستبداد والتسلط وظلم الناس.

وعرف التاريخ النظم الثيوقراطية التي تستخدم أحط السبل، كالقتل والرشوة، واستمالة الأفراد بالمال، والنفاق، والكذب علي الله [2]. والتي ظهرت في مصر الفرعونية، حيث كان

---

1) محمود اسماعيل،"الدولة الدينية في الفكر والتاريخ الإسلامي"، الاهالي، 2013/2/20.

http://www.al-ahaly.com/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%83%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3/#.Ua3Wq5zfXHI

2) محمود اسماعيل، "مفهوم الدولة بين العلمانيين والثيوقراطيين"، الأهالي، 2013/1/8.

=

الفرعون ابن الإله وهوالذي يأمر النيل بالفيضان، ويقوم بتأمين القمح والشعير من بذره إلي حصاده، وهو مستودع العلوم والمعارف التي يهبها لكهنته، وإرادته هي القانون، فهو الكاهن الأعلي والأكبر. وفي بابل، كان الملك هو نائب الآلهة، لأنهم الذين وهبوه الحكم، لذلك كان يجمع الضرائب باسم الإله "بعل" أو"مردوخ"، وحتي الملك حمورابي الذي استن القانون ذكر أنه تلقاه من الإله.

وفي بلاد الفرس، جري تأليه "الأكاسرة" من قبل الرعية، فكانوا لذلك أول من أبدعوا نظرية التفويض الإلهي، التي أخذ بها بعض الخلفاء المسلمين، وأباطرة أوروبا العصور الوسطي، وكانت قد تسربت قبل ذلك إلي بلاد اليونان، ومن بعدهم الرومان، بعد أن احتل الإسكندر المقدوني مصر، حيث تم تتويجه من قبل كهنتها في معبد الإله آمون بواحة سيوه، كابن له، وبعد غزوه بلاد الفرس طبق نظرية التفويض الإلهي، ومزج بينها وبين التقاليد المصرية في تأليه الحاكم.

وفي هذا السياق درج حكام روما علي محاكاة الثيوقراطية الشرقية ذاتها، فاعتبر أنطونيوس نفسه هو"ديونيسيوس – أوزوريس" بعد زواجه من كليوباترا، كما تقمص الأباطرة الرومان –

=http://www.al-ahaly.com/%D8%AF-%D9%85%D8%AD%D9%85%D9%88%D8%AF-%D8%A5%D8%B3%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D9%84-%D9%8A%D9%83%D8%AA%D8%A8-%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86/#.Ua3WYZzfXHI

كاليجولا ونيرون ودوميتيان – روح آلهة الشرق، الأمر الذي أفضي إلي اتهامهم بالجنون من قبل الشعب الروماني، علي الرغم من تقديسه من قبل الإمبراطور أوكتافيانوس الذي اكتفي بأن يطلق علي نفسه لقب "الكاهن الأعظم". لذلك، كان اضطهاد أباطرة الرومان – من أمثال دقلديانوس ونيرون- للمسيحيين لا لكونهم يعتنقون دينا جديدا، بقدر رفضهم الاعتراف بتقديس الإمبراطور.

وشهدت أوروبا العصور الوسطي صراعا طويلا بين الباباوات والملوك من أجل السيادة، والذي كان يجري لصالح الباباوات في معظم جولاته، ولم ينته هذا الصراع إلا بعد تحول عميق في بنية المجتمعات الأوروبية نتيجة القضاء علي الإقطاع الفيودالي وظهور وانتصار البورجوازية.

الدولة الدينية في الفكر الغربي:

تعني الدولة الدينية في الحضارة الغربية تحديداً سلطة الكنيسة، وأنَّ الحاكم يعبر عن إرادة الله عز وجل، وذلك بما يقذفه الله في قلب البابا أوالحاكم؛ وعليه فلا يحق لأحد مراجعته، وعلى الشعب التسليم بما يصدر عنه من قرارات. وبالتالي فأن الحكم بمقتضى التفويض الإلهي للحاكمين مما يضفي عليهم صفة العصمة والقداسة، فهي تعني حكماً بموجب الحق الإلهي، وهي بهذا تستبعد سلطة الشعب في محاسبة الحاكم ومراقبة أدائه.

وتناول الفكر الغربي مفهوم الدولة الدينية بأعتبارها شكل من أشكال الحكومة المدنية الذي يتم فيه الاعتراف بالرب نفسه رأسًا للدولة، وتعد قوانين الأمة وصايا للرب، وهي قوانين سنها وفسرها ممثلون معتمدون عن الإله الخفي، يمثلون بشكل عام طبقة كهنوت فعلية أو افتراضية. وبهذا فإن الواجبات والوظائف المدنية الثيوقراطية تشكل جزءًا من الدين، وهو ما يعني استيعاب الكنيسة للدولة وسيادتها على الدولة. ولا ترى الموسوعة الكاثوليكية غضاضة في النظام الثيوقراطي بل تعتبره شكل من أشكال الحكومة المدنية"، وموطن الداء في تسلّط الكهنة على الحاكم والمحكوم باسم التفويض الإلهي[1].

وتقوم عقيدة الدولة الدينية على إخضاع السلطات الدنيوية المستمدة من البشر إلى السلطة الروحية الممثلة في الكنيسة والمستمدة من الله. ونتيجة هذا التغوّل من الكنيسة على الدولة ارتبطت الثيوقراطية في الغرب بالتخلف والاستبداد والعبودية والقهر، وقد مثّلت حالة تحالف الملك والكنيسة والإقطاع في التاريخ الأوروبي، وأنتجت الثورة الفرنسية التي كان شعارها: "اشنقوا آخر

1) محمود اسماعيل، "مفهوم الدولة بين العلمانيين والدينيين (5-10)"، الاهالي، 2013/2/5.
http://www.al-ahaly.com/%D8%AF-%D9%85%D8%AD%D9%85%D9%88%D8%AF-%D8%A5%D8%B3%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D9%84-%D9%8A%D9%83%D8%AA%D8%A8-%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-3/#.Ua3WiZzfXHI

ملك بأمعاء آخر قسيس"، وهذا الفساد المركّب لم يكن موجودًا يومًا ما في العالم الإسلامي. وفي هذا الإطار، وصف هيجل الدولة الدينية بالدولة الهمجية التي استقلت فيها الكنيسة بجميع النشاط الفكري المتقدم بينما كانت الدولة خاضعة للعنف والظلم والشهوة.

الدولة الثيوقراطية في الفكر العربي:

أعتبر أبي الحسن الأشعري الدولة الثيوقراطية "قدرا إلهيا"، وصور الخليفة على أنه الخالق، باعتباره خليفة الله علي الأرض، بينما أشار ابن خلدون إلى الدولة الثيوقراطية، في حديثه عن العصبية واعتبر الدعوة الدينية ضرورة لتأسيس الدولة لكنه يرى أن الخليفة يستمد سلطته من الرسول الكريم وليس من الله سبحانه وتعالى، كما ميز بين الخلافة والملك فاعتبر أن الملك – لا الخلافة – يحصل بالتغلب، ورغم انحيازه للاستبداد، لم يضف طابع القداسة علي الملوك والخلفاء.

وإشار عبد الرحمن الكواكبي في كتابه "طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد" إلى الدولة الدينية التي تتسم بالاستبداد والتسلط وظلم الناس، والنفاق، والكذب علي الله، قائلاً: " ما من مستبد سياسي إلا ويتخذ له صفة قدسية يشارك بها الله، أو تعطيه مقاما ذا علاقة بالله"[1].

---

1) محمود اسماعيل، "مفهوم الدولة بين العلمانيين والثيوقراطيين"، الأهالي، 2013/1/8.

http://www.al-ahaly.com/%D8%AF-%D9%85%D8%AD%D9%85%D9%88%D8%AF-%D8%A5%D8%B3%D9%85%=

وعرف محمد عمارة الدولة الدينية بأنها الدولة المقدسة، والتي تعتبر رأيها السياسي دينًا، وتجعل المفاصلة بينها وبين مخالفيها مفاصلة بين الكفر والإيمان، وليس بين الصواب والخطأ. فهي "الدولة التي يحكمها رجال الدين، أو يحكمها حاكم يرى في نفسه القداسة والحق في الحكم باسم الله. كما قال أن السلطة الدينية أن يدعي إنسان ما لنفسه صفة الحديث باسم الله – سبحانه وتعالى- وحق الإنفراد بمعرفة رأي السماء وتفسيره[1].

وقد عرف خليل عبد الكريم الدولة الدينية بأنها تلك الدولة التي يكون رأسها الإله، ويقف على قمتها خليف الإله في الأرض يوحى إليه، ويظل رأس الدولة مدى حياته فلا يحق للمحكومين عزله أوالحد من سلطاته التي منحها له الرب، ولا يحاسب أو يعاقب رئيس الدولة الدينية كما أنه معصوماً من الخطأ ومحروساً من السماء بجنود ربه، ويلتزم شعوب الدولة الدينية بالطاعة الكاملة لرؤسائهم، ويكون المعارضين للدولة الدينية كفار. كما أن دستور الدولة الدينية يتمثل في الكتاب المقدس الخالد الذي لا يتغير، ويكون هاجس رئيس الدولة الدينية أرضاء الإله وليس الشعب[2].

=D8%A7%D8%B9%D9%8A%D9%84-%D9%8A%D9%83%D8%AA%D8%A8-%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86/#.Ua3WYZzfXHI

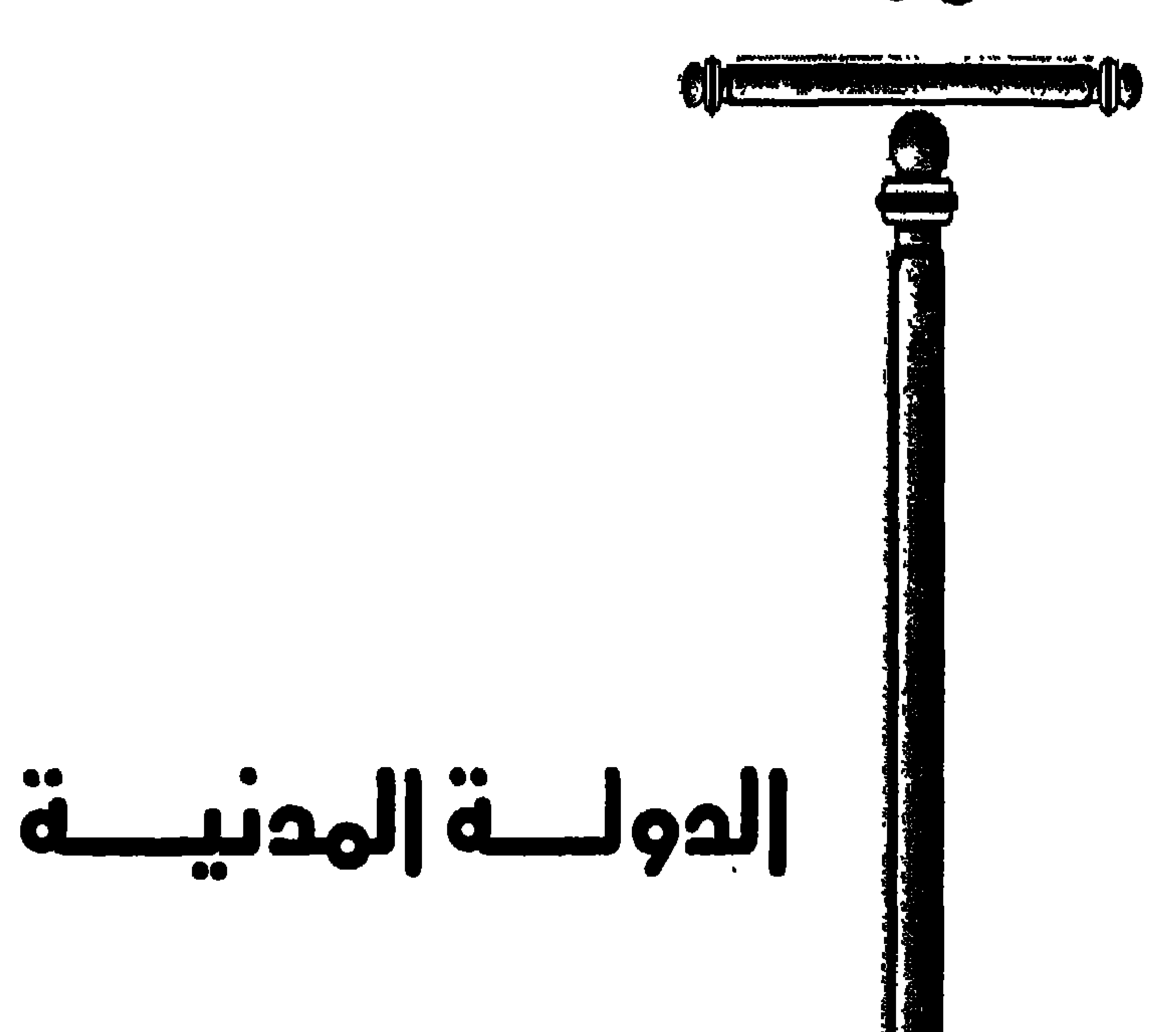
1) محمد عمارة، الدولة الإسلامية بين العلمانية والسلطة الدينية،(القاهرة: دار الشروق،1988) ص 14.

2) خليل عبد الكريم، مرجع سابق، ص ص 18:13.

كيف انتهت الدولة الدينية:

أنتج سطو النظم الثيوقراطية الذي كانت انعكاسا لنمط الإنتاج السائد في العالم القديم والعصور الوسطي، نمط العبودية الذي ساد العالم القديم في الشرق واختفت الدولة الثيوقراطية في الغرب رويدا رويدا مع تنامي الطبقة البورجوازية، وتلاشت مع تحول البورجوازية إلي النظام الرأسمالي. بينما لم تتلاشى في الشرق لعدم حدوث ثورة رأسمالية بل ظلت الشعوب تعاني من الإستبداد المدعم بالثيوقراطية، وهو ما عبر عنه ماركس وإنجلز في مقولتهما عن "نمط الإنتاج الآسيوي".

الفصل الثالث



الدولـــة المدنيـــة

يعد مفهوم الدولة المدنية مفهومًا مركبًا من مفهومين، هما: "الدولة"، و"المدنية"، ففيما يتعلق بالدولة، فإنها فى اللغة العربية، ترجع مادتها لدوران الحال وانتقاله، وتختص "الدَولة"، بالانتقال في الحرب كأن ينتقل النصر من فئة إلى فئة. وتعني الدولة كمصطلح سياسي قانوني مجموعة من الأفراد أوالشعب يعيشون على إقليم محدد ويخضعون لسلطة سياسية حاكمة وتتمتع بالاعتراف الدولي كشرط للتمتع بالصفة الدولية، وهذا ما سبق توضيحه في الفصل الأول. ويختص هذا الفصل بفحص وتمحيص مفهومي المدنية والدولة المدنية لغوياً واصطلاحياً، وعرض اسهامات الباحثين والمفكرين لماهية الدولة المدنية، ومدى وجود اختلافات بينها وبين الدولة الدينية، مع الإشارة إلى مرتكزات ومؤشرات الدولة المدنية.

مفهوم المدنية لغوية:

ظهر التركيب اللغوي لمفهوم المدنية حديثا في اللّغة العربيّة، وتتفرد به اللّغة السّياسيّة المتداولة، ووصفة المدنيّة بالجسد الاجتماعيّ المنظّم على نحوإراديّ وبمعزل عن الطّبقة السياسيّة، كما ينسب إلى المواطن الذي ينهض بحقوقه وواجباته من تلقاء نفسه وبكلّ حرّيّة. وفي هذا السياق أشار الفيلسوف الفرنسيّ أتيان باليبار إلى السّياسة politique de la civilité إلى المدنية على أنها "سياسة شروط إمكان السّياسة"، وأنها "مقاومة للعنف الذي يدمّر إمكان السّياسة نفسه." ويعني التّركيب في اللّغة الفرنسيّة "الحالة المدنيّة état civil وهو بالإنجليزيّة Civil status، أي

وضعيّة الفرد في الأسرة والمجتمع من ولادته إلى زواجه إلى موته، كما توثّقها الدّولة، وتثبّتها في سجلّ ينسب في الإنجليزيّة إلى الحياة Vital statistics على إنّه مفهوم يرتبط بالفرد باعتباره قد خرج من حالة الطّبيعة، وخضع إلى سلطة الدّولة، فهي التي تسند الهويّة وتسجلّ وتُحصي.

ويدل مفهوم المدنية من الناحية اللغوية على نمط الحياة في المدينة، وهي مرادفة للحضارة، أي الدولة المتحضرة التي تنتشر فيها مظاهر الحضارة العمرانية والثقافية في مقابل الدول المتخلفة حضاريا. حيث تمثل المدنية" مصدر صناعي من "مدن"، وذكر هذا المصطلح في أواسط القرن الثاني الهجري، وظهر في المعاجم الحديثة، ففي المعجم الوسيط مدن فلان: أتى المدينة. وتمدن: أي عاش عيشة أهل المدن وأخذ بأسباب الحضارة. والمدنية: الحضارة واتساع العمران". وتعتبر المدنية هنا مغاييرة لما عليه أهل القرى الذين لم يتنعموا تنعم أهل المدن. كما أن الحضارة عكس البداوة؛ لأن أهل البادية لهم من التقاليد وأساليب المعيشة بل والأخلاق ما يختلف عن سكان الحضر.

وهذا المعنى الذي أصّله المعجم هوما كان مستقرًا عليه عند رواد النهضة في القرن الماضي، حيث ألف محمد عبده كتابًا بعنوان: "الإسلام بين العلم والمدنية"، ومحمد فريد وجدي يرى أن الإسلام هو"روح المدنية الحقيقية". ومن معاني المدنية عند العرب

قديمًا الاجتماع وهوما عبّر عنه ابن خلدون بقوله: "الإنسان مدني بالطبع، أي لا بد له من الاجتماع الذي هوالمدنية في اصطلاحهم" [1].

وتعرف المدنية أيضاً كمقابل للعسكرية، حيث يقال "لباس مدني، ولباس عسكري" ويقصد هنا بالمدنية أي الحكم المدني الذي يقوم على نظم سياسية دستورية في تولى الحكم والذي يُعد مغاييراً للحكم القائم على الإنقلاب العسكري واستخدام القوى. كما تستخدم المدنية كمقابل للدينية لاسيما في طرح مسميات مثل العلوم المدنية مقابل العلوم الدينية، وفي هذا الإطار استخدمت الحضارة اليونانية مصطلحاً آخر وهوالسياسة المدنية، والتي تشير إلى علم بمصالح جماعية متشاركة في المدنية المتركزة على قيم التعاون والمشاركة بهدف البقاء الإنساني [2].

الدولة المدنية اصطلاحًا:

إن الدولة المدنية مصطلح أوروبي النشأة والتكوين، ويعني الدولة البعيدة عن أي تأثير ديني، كما تعني إقصاء الدين عن الحياة العامة، أو السياسة على وجه الخصوص. وتشير إلى الدولة الحضارية التي فارقت البداوة والتخلف وأخذت بأسباب الرقي، أوالدولة التي تباين الدولة العسكرية.

---

1) ابن خلدون: المقدمة، ص(30).

2) محمد عبد الرازق، في تحرير مصطلح الدولة المدنية، (القاهرة: مركز المصري للدراسات والمعلومات،2012)، ص 13.

وتكون مرجعية الدولة المدنية الإنسان، والتي يتولى قيادتها بشر بلا إدعاء للعصمة. وهذ ما أشار إليه ابن خلدون وابن تيمية في قوله "الإنسان اجتماعي بطبعة، وعرف المفكر القبطي رفيق حقي الدولة المدنية بأنها دولة غير عسكرية وغير بوليسية. ومن ثمّ فهي مناقضة لتدخُّل الدين في أيٍّ من شؤونها وقضاياها، أي تقوم بفصل الدولة عن الدين، فهي بذلك مرادفة للدولة العَلمانية. ويرى بعض الباحثين أن الدولة المدنية هي ليست الدولة المتحضرة أوالدولة الراقية التي فارقت البداوة وأخذت بكل أسباب الرقي والتمدن، أوالتي فارقت الدولة العسكرية؛ بل الدولة التي لا يكون للدين فيها أية مرجعية، ويقيدها دين الشعب. بينما يجمع فريق ثالث بين الرؤيتين ويشير إلى أن الدولة المدنية هي التي تحد من تسخير الدين لمصلحة الحاكمين، وهي الدولة التي تسير مع ركب العالم المتمدن متخطية القيود وتهدف إلى إبعاد الدين عن السياسة.

إن نشأت مفهوم الدولة المدنية يرجع بالأساس إلى الحضارة الغربية، وتتعدد وتتنوع إسهامات مفكري الغرب تجاه مصطلح الدولة المدنية، حيث عرف بعض الباحثين الدولة المدنية بأنها "تجمع الأفراد في مجتمع مدني تحت نظام من القوانين، وبإشراف هيئة قضائية. وليس لأحد أن يثأر لنفسه إذا ما انتهك أحد حقوقه، وإنما عليه اللجوء إلى السلطات الشرعية المخولة بذلك، وكل المواطنين سواء تحت حماية القانون العام" وهناك من عرف الدولة المدنية بأنها تمثل سواد الناس، والذين لا تشملهم الدولة العسكرية والكنسية".

وينظر البعض إلى الدولة المدنية على أنها تحافظ وتحمي كل أعضاء المجتمع بغض النظر عن القومية والدين والفكر، حيث تقوم الدولة المدنية على أسس وركائز منها مبدأ المواطنة وعدم خلط الدين بالسياسة وأنها تقف على مسافة واحدة بين الأديان فهي لا تعادي الدين أو ترفضه. ورغم أن الدين يظل في الدولة المدنية عاملا في بناء الأخلاق وخلق الطاقة للعمل والإنجاز والتقدم، إلا أن الدولة المدنية ترفض استخدام الدين لتحقيق أهداف سياسية، حيث يتنافى مع مبدأ التعدد الذي تقوم عليه الدولة المدنية. كما تعرف الدولة المدنية بأنها كيانا سياسيا اجتماعيا يحمي ويحافظ على كل أفراد المجتمع بغض النظر عن الإثنيات أوالهويات الدينية والقومية والدين والفكر.

إن ميزة الدولة المدنية أنها تعامل جميع المواطنين على قدم المساواة من دون أي تمييز، ويطلق البعض على الدولة المدنية مصطلح الدولة الوطنية لأنه جامع أكثر ولا يقسم الشعب إلى قسمين، مدني ومتدين. وتجاوز الطائفية والمذهبية [1]. والدولة المدنية لابد لها من دستور تتحاكم إليه ويضبط إيقاع المجتمع وينظم العلاقة بين إفراده وهيئاته ومنظماته، والدستور يقوم علي إيديولوجية يرتضيها المجتمع، فالمجتمع الرأسمالي ارتضي الليبرالية إيديولوجية له لذلك لا يصح ان يشرع له ماركسياً اواشتراكياً

---

1) هاشم صالح، "إشكاليات الدولة المدنية"، الشرق الأوسط، 14 / 2013/1،
http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=712953&issueno=12466#.UdBQy5zfXHI

وكذلك المجتمع الشيوعي أوالاشتراكي لا يشرع له ولا يقنن له ليبراليا. إنّ الدولة المدنية في التصور الغربي هي نقيض الدولة الدينية، حيث تؤكد سلطة الشعب أوالإنسان، وترفض أي سلطة خارج ذلك بما في ذلك سلطة الدين أوالكنيسة.

السياق التاريخي للدولة المدنية:

بدأ الحديث عن ملامح الدولة المدنية في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي، وظهر أول كتاب للدولة المدنية على يد "جان لوك" في عام 1786م أي قبل الثورة الفرنسية بثلاث سنوات وهذه الثورة التي قامت مطالبة بحقوق الشعب والعمل على احترام حريته، تبلور عنها وجود الدستور، والنظام الجمهوري والإعلان عن حقوق الإنسان[1].

في تتبع لسياق التاريخ الأوروبي تتضح الخلفيات التي ظهرت من خلالها الدولة الدينية/ الثيوقراطية ، والدولة المدنية، وكيفية نشوئها، وتاريخ قيامها. فلقد سيطرت الكنيسة على قلوب الناس وعقولهم، وعاملتهم وكأنّما هي الإله أوالرب، فتُدخل في الرحمة مَن يطيعها، وتطرد من الرحمة مَن يتمرد على أوامرها، ومع سيطرة الكنيسة التي مثلت مركز المدينة الأوروبية والمسيطرة عليها ثارت أمم أوروبا على الكنيسة وطغيانها لتتحرر من هيمنة الكنيسة، أو

---

1) عبدالعزيز العسالي، "الدولة المدنية الحديثة ..تعريفها، مصدرها ومرجعيتها"، جريدة الجمهورية اليمنية، 2012/1/5.

http://www.algomhoriah.net/articles.php?id=27119

بالأحرى ليتحرر المجتمع الأوروبي من الدين، وفي ظل تلك الظروف نشأت الدولة المدنية بعد أنْ حققت بمفكريها ورجالاتها النصر النهائي على (الكنيسة ورجال الدين)، وانتزعت السيادة منهم. وعلى ذلك قامت حضارة أوروبا المعاصرة، ونتج عن ذلك بروز مفهوم (المدنية) على أنه عكس مفهوم (الدينية)، ومن هذا التصور ظهرت عبارات: الدولة المدنية، والقانون المدني، والثقافة المدنية، في مقابل: الدولة الدينية، والقانون الديني، والثقافة الدينية، وهكذا انتقلت المصطلحات إلى المجتمعات العربية[1].

اسهامات المفكرين عن الدولة المدنية:

عرفت الدولة المدنية بالدولة التي يقام فيها حاكم مدني بنظم سياسية دستورية، بينما إشارت الفلسفة اليونانية إلى الدولة المدنية هي التي تقوم بإدارة الأمور على "السياسة المدنية". وقد قطع مفهوم المدنية شوطاً طويلاً بين الباحثين على مدار حقبات تاريخية ممتدت، وتعددت وتنوعت الأطر الفكرية والإيديولوجية والفلسفية التي تتناول حدود الدولة المدنية وركائزها، والتي اختلفت بين المفكرين كلا حسب مرجعيته، حيث أشار أفلاطون في كتابه "الجمهورية" إلى الدولة المدنية التي ظهرت في اقترحه على أنها غرس

---

1) محود اسماعيل، "بين العلمانية والدولة الدينية (4-10)"، الاهالي، 29 /1/ 2013.
http://www.al-ahaly.com/%D8%AF-%D9%85%D8%AD%D9%85%D9%88%D8%AF-%D8%A5%D8%B3%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D9%84-%D9%8A%D9%83%D8%AA%D8%A8-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7/#.Ua3WbpzfXHI

مجموعة من القيم لدى النخب العسكرية التي تتولى حكم البلاد لكي تحافظ على تضمين المدنيين في حكم البلاد، بينما أشار ماكس ويبر إلى خصائص محددة للدولة الحديثة والتي يأتي على رأسها صفة المدنية للحاكم وبعده وتقليصه لنفوذ المؤسسة العسكرية. بينما بين ميكيافيلي مفهوم الدولة المدنية في كتابه "الأمير" بإرسائه لمعنيين اثنين؛ الأول: نزع "المطلق"، الديني والقيمي، عن تصرفات "السياسي"؛ مع تأكيده على أهمية الدين كنسق للعبادة لحفظ السلام والأمن الإنساني في المجتمع. والثاني: توضيح آلية اختيار الأمير عبر الإرادة الشعبية، أو باختيار طبقة النبلاء، وتسمية ذلك بـ"الإمارة المدنية". بينما أختلف معه جان بودان حيث لم يجعل في كتابه "ستة كتب عن الجمهورية" للأمير وسلطاته أي قيد قيمي أوديني أوشعبي في إصدار القوانين، إذ لوكان الأمير ملزمًا على ألا يضع القانون إلا بموجب رضا "الأعلى" وفقًا لتعبيره؛ فإنه سيكون واحدًا من الرعايا وليس بصاحب سيادة.

وتبلورت الدولة المدنية مع طرح نظريّة العقد الاجتماعي، التي حلّت محلّ نظريّة الحقّ الإلهي في العصور الوسطى، والتي أكتست شكلها الحديث عند مفكري القرن السابع عشر والثامن عشر، وعلى رأسهم توماس هوبز وجون لوك وجون جاك روسو. والتي تقوم على أن الدولة قد أوجدها الإنسان ولم تنشأ إلّا كحتميّة لإرادة الأفراد التعاقديّة.

وتعتبر نظريّة الفيلسوف الإنجليزي توماس هوبز - أهم المفكّرين السياسيين في التّاريخ الإنساني- المكرّسة لنظارية العقد الاجتماعي المؤسّس لمدنيّة الدولة. حيث أوضح هوبز، في كتابه "Leviathan"؛ أن معالم الدولة المدنية تتمثل في قانون مطلق يفرضه الملك فرضًا واستبدادًا مطلقا عن كل سيادة، فالدولة عنده "المرجعية النهائية". كما اعتمد هوبز على الحالة الطبيعيّة لتوضيح آليات بلوغ الحكم المدني الديمقراطي المنشود والتي لا تعدوأن تكون إلّا حالة يسودها الخوف بما تبثّ من رعب في قلوب الجميع، وما يميّزها من صراع الجميع ضد الجميع، يسعى فيها الفرد لتحقيق مصلحته الخاصّة ومنفعته الشخصيّة.

كما ترجمت أفكار توماس هوبز حول الدولة المدنية في التعاقد بين الأفراد فيما بينهم وليس بين الأفراد والحاكم بما يجعلهم يفوّضون أمرهم نهائيّاً إلى سلطة مطلقة هي سلطة الحاكم. وبموجب ذلك يتنازلون عن أيّ حقّ وأيّة حريّة قد تلحق ضرراً بالأمن العام، وبفضل هذا العقد الإجتماعي ينتقل النّاس مباشرة من حياة الطبيعة التي هي حالة من الفوضى العارمة والعامة والحرب الشاملة التي يشنّها الكلّ ضدّ الكلّ، إلى الحياة المطمئنّة في مجتمع سياسي، يخضع لسلطة عليا ويتّسم بالسلم والأمن والإستقرار. ويخضع فيه الدّين إلى سلطان القانون وسلطة الحاكم.

ويُعد "جون لوك" - من أشهر مؤسّسي الليبراليّة وآخرُ الفلاسفةِ المنظّرينَ للدولةِ المدنيّةِ - من أهم من إسهم في تأصيل

الدولة المدنية وذلك بطرحه فكرة "العقد الاجتماعي" الذي يجعل الشعوب هي مصدر السلطات إنطلاقا من مبدأ الحرية، حيث يعطي للفرد حرية العقيدة والعمل، وحرية اختيار الحاكم، وتقوم العلاقة بينه وبين الحاكم، على أن تتازل الأفراد عن جزء من حرياتهم للحاكم، مقابل أداء واجباته في عملية الضبط الاجتماعي، فإذا ما أخل بشروط العقد فلا مناص من عزله، بل ومحاكمته علي تقصيره[1]. كما تناول العقد القائم بين الأفراد والحكومات بناء على مبدأ الفصل بين السلطات وحق الشعوب في الثورات، مع حرصه على الفصل بين الدين والنزعة المطلقة للدولة بناء على أن مهام الحكم المدني تقوم على إدارة شؤون الدولة بعيداً عن أي شيء يتعلق بأشكال العبادة استناداً إلى قوة القوانيين. كما أوضح لوك، أن آليا الحكم المدني الديمقراطي تعمل على نشر السلام والمساواة بين الجميع، وللأفراد جميعا الحقّ في الملكيّة.

وظهر في كتابي جون لوك "بحث في الحكومة المدنيّة" و"رسالة في التسامح". نضاله الطويل ضدّ التيوقراطيّة التي تزعم أنّ سلطة الملك سلطة مطلقة، وضدّ الإنجليكانية التي تزعم أنّ سلطة

1) محمود اسماعيل،"مفهوم الدولة بين العلمانيين ودعاة الدولة الدينية (3-10)"، الاهالي،22 / 1/ 2013.
http://www.al-ahaly.com/%D8%AF-%D9%85%D8%AD%D9%85%D9%88%D8%AF-%D8%A5%D8%B3%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D9%84-%D9%8A%D9%83%D8%AA%D8%A8-%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-2/#.Ua3Wd5zfXHI

الملك سلطة روحيّة بقدر ما هي زمنيّة سياسيّة دنيويّة. وبموجب ذلك فمن حقّ الملك أن يفرض على الشعب معتقداً أوشكلاً عباديّاً دون غيره. ونشر جون لوك سنة 1690 أشهر مقالتين سياسيتين في عصره في كتاب بعنوان "مقالتين عن الحكومة، والتي أوضحت أنّ الوظيفة العليا للدولة إنّما هي حماية الثروة والحريّة ومن هنا جعل لوك القانون هو الذي يقرّ السلطة التي باتت مقيّدة بحكم الأغلبية ولم تعد مطلقة اليدين كما نظّر لها هوبز، ومن قبله أرسطو وأفلاطون الرافض للنظام الديمقراطي . علاوة على أنّ رأس الدولة، عند لوك، هو غير معني بمعتقدات مواطنيه طالما لم تتعارض على مستوى الممارسة مع أيّ من أهدافً المجتمع السياسيّ.

واختلف جون لوك في رؤيته حول العقد الإجتماعي، حيث يرى أنه إتفاق ثنائي طرفاه الأفراد حيث يتعاقدوا مع بعضهم البعض من ناحية، والحاكم الذي اتفقوا على أختياره طوعا من ناحية ثانية، حيث يلزم الحاكم بقيود تعاقديّة، وما يؤدّي بالنتيجة إلى تقييد سلطة الدولة حتّى لا تكون مطلقة. مؤكداً لوك على وجوب الفصل بين السلطة الدينيّة والسلطة المدنيّة لحماية حقوق النّاس ممّن يسلّطون عليهم ظلما وقهرا باسم الدين.

وظل مفهوم الدولة المدنية يتطور شيئًا فشيئًا، وصولاً إلى العصر الحديث حيث ظهرت مفاهيم جديدة للدولة المدنية، تتعاطى مع تطورات مفهوم الدولة القومية، ومنها تعريف البروفيسور "إريك إم أوسلينر" أستاذ العلوم السياسية بجامعة الميريلاند بكوليدج

بارك، فى دراسة له بعنوان "الدولة المدنية"، حيث عرفها بإنها "هى الدولة المعتدلة التى يثق فيها المواطنون في غيرهم من المواطنين المختلفين عنهم، حيث يوجد أقل قدر من الانقسام السياسى، ويتعاون القادة السياسيون من أجل الوصول لأرضية مشتركة، وتناهض البيئة السياسية المواجهات والصدامات العنيفة، وفى تلك الدولة تجد نظام الحكم أكثر نجاعة وفاعلية حيث يخلو من ممارسات الغدر، ويسود فيه مبادئ الأمانة والتعاون من أجل تحقيق الصالح العام".

وتوالت إسهامات المفكريين الغربين حول مفهوم الدولة المدنية والتأكيد على أنها الدولة المقابلة للدولة الثيوقراطية وذلك تأثراً بالظروف التي مرت بها أوروبا في عصور سيطرة سلطة الكنيسة على الدولة، كما أسهم المفكرون الفرنسيون في صياغة مفهوم الدولة المدنية وعلى رأسهم "مونتسكيو" الذي أعطى الطابع الديمقراطي للدولة المدنية حيث رأي أن من صالح الدولة المدنية الإفادة من خبرات وتجارب الطبقة الأرستقراطية، في مقابل ما تتمتع به من امتيازات، مع التأكيد على الفصل بين السلطات الثلاثة في كتابه "روح القوانين". وفي هذا الإطار أضاف المفكر الفرنسي "دي توكفيل"، إمكانية الإطاحة بمبدأ الحرية وذلك من خلال تحول الأغلبية إلي الديكتاتورية، حيث تغزي السلطة المطلقة الأغلبية الحاكمة بالطغيان. في السياق نفسه، ذهب "جون ستيوارت مل" إلي خطورة المؤسسات الديمقراطية، فضلا عن غوغائية الرأي العام، خصوصا في المجتمعات المتخلفة حضاريا، بل يري أن الفرد المتشدق

بالحرية نظريا "يمكن أن يكون عدوا لنفسه" بسلوكياته وعاداته غير السوية، لذلك لابد من البحث عن أداة لردعه، حفاظا على حريات الآخرين.

كما تطرق ماكس فيبر إلى مفهوم الدولة المدنية من خلال تعاظم درجة العقلانية التي يشهد عليها حركة الإصلاح الديني والثورة التجارية ثم الصناعية، ونشأة المدن، ووضع القوانين، وجعل من العقلانية أساس الدولة الحديثة، رافضا المفهوم الماركسي عن صراع الطبقات، ومفهوم القومية الذي أخذ به المؤرخون، ومفهوم القوة عند "فيختة" و"غرامشي"، حيث يرى في العقلانية موهبة واختيارا أوروبيا ميز الحضارة الأوروبية منذ اليونان، تجلى بوضوح في النظم الأوروبية في حقلي الاقتصاد والسياسة، بفضل عبقرية خاصة تمثلت في فن الإدارة، ومن ثم فالدولة الحديثة ما هي إلا أداتها ليس إلا، وهي قوة في حد ذاتها تشكل المنتظم الاجتماعي الذي تختلط فيه الأسباب بالنتائج، وإذ شكلت الرأسمالية المناخ العام الذي تخلقت فيه الدولة المدنية الحديثة، فهي في حد ذاتها تعني عقلنة العملية الإنتاجية.

وتأسيساً على ما سبق، إنطلقت العديد من الإسهامات البحثية حول الدولة المدنية بأنها تغاير نمط الدولة العسكريّة وتختلف جوهريّا مع الدولة الدينيّة التيوقراطيّة، فهي دولة القانون والمؤسّسات والممارسة الديمقراطيّة والمساواة والعدالة والحقوق والحريّات لكلّ مواطنيها دون تمييز ودون تسيس للدّين. كما

وطرحت الخبرة الغربية ركائز مقومات وضمانات للدولة المدنية الحديثة والتي تتمثل في ثلاثة أسس هي: المواطنة، والديمقراطية، والعلمانية. كما حددت مقومات جوهرية للدولة المدنية تقوم على الدستور، المواطنة المتساوية، سيادة القانون وتدرج القواعد القانونية، خضوع السلطة للقانون، الاعتراف بالحقوق والحريات الفردية، التعددية وقبول الآخر، والتداول السلمي للسلطة. كما طرحت الخبرة الغربية ضمانات للدولة المدنية لمنع الاستبداد وتتمثل في ثلاثة نقاط تتعلق بمبدأ الفصل بين السلطات، وتنظيم الرقابة القضائية، وتطبيق النظام الديمقراطي[1].

خصائص وركائز الدولة المدنية:

تتمثل ركائز الدولة المدنية في ثلاث ركائز جوهرية، وهي كالتالي:

- العلمانية: بمعنى فصل الدين عن السياسة. فالدولة المدنية في الفضاء المعرفي الغربي تعني تنظيم المجتمع وحكمه بالتوافق بين أبنائه بعيداً عن أي سلطةٍ دينيةٍ أو غيرها، أيْ أنَّ شرط (العلمانية) أساسيٌ في الحكومة المدنية، أي تنحية الدين عن السياسة، وفي هذا الإطار عرف مصطفى كامل السيد الدولة المدنية قائلاً: الدولة المدنية هى دولة تفصل بين الدين والدولة،

1) فتحي الحبوبي، "عن الأسس النظرية للدولة المدنية"، الحوار المتمدن، العدد: 3693، 9 /4/ 2012.

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=302712

وأنها تحترم عقائد كل من يعيش على أرضها، وتحتفل بأصحاب العقائد المختلفة، وهى بالقطع لا تعادى الدين، وبصرف النظر عن بعض الممارسات المتطرفة فى الدول التى حكمتها أحزاب شيوعية فى أوروبا وفى شرق آسيا، فلا تكاد توجد دولة متقدمة تتنكر على مواطنيها حقهم فى ممارسة شعائرهم الدينية، أولا تسمح بمدارس دينية تقيمها المؤسسات الدينية لمواطنيها. ومن ناحية أخرى فالقول بالفصل بين الدين والدولة لا يعنى أن تتصرف الدولة على نحو غير أخلاقى مع مواطنيها، أو أن تتنكر القيم الأساسية فى عقائدهم الدينية[1].

- الديمقراطية: أي حكم وسيادة الشعب، وسيادة القانون والمشاركة والمسئولية الرأسية والتي تتمثل في مسئولية أجهزة الدولة بالرد على المواطنين والمؤسسات الوسيطة من أحزاب ومؤسسات مجتمع مدني، بالإضافة إلى المسئولية الأفقية والتي تتمثل في مسئولية الأجهزة الحكومية في الرد والتعاون مع الأجهزة الرقابية .

---

1) مصطفى كامل السيد، "الدولة المدنية فى مشروع الدستور"، الشروق، 2012/12/10.
http://shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=10122012&id=6f86d781-f864-41b0-8da8-edcd9d725eff

- القومية أو الوطنية، والتي يقصد بها المساواة في التعامل بين المواطنين دون تمييز أثني أو قبلي أو ديني أو حسب النوع أو اللون أو أي شيء، وشيوع مبدأ التسامح بين الجميع.

مبادئ الدولة المدنية:

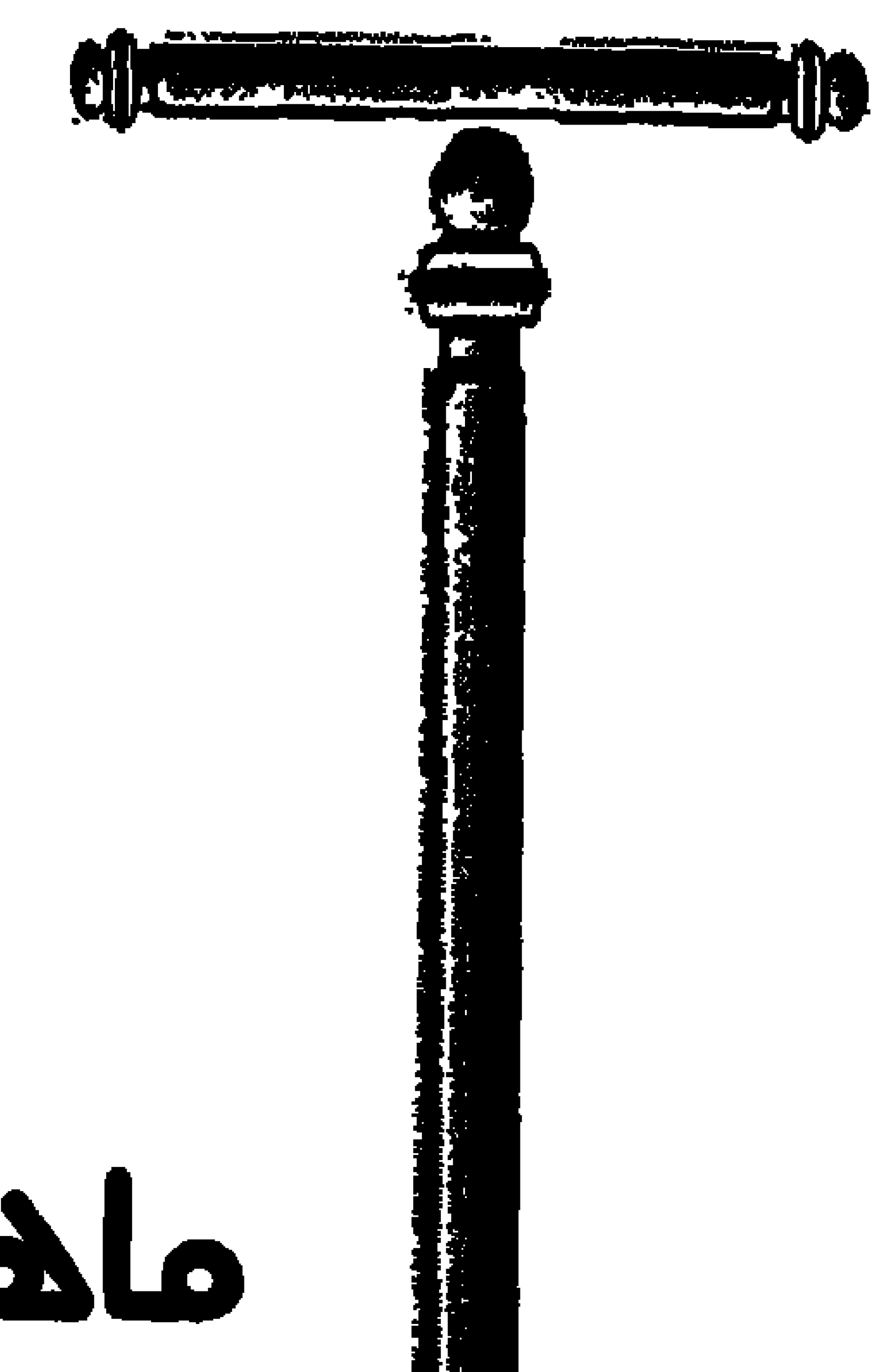
هناك عدة مبادئ ينبغي توافرها في الدولة المدنية، ويجب توافر هذه المبادئ والشروط، ويتمثل أهمها في أن تقوم على السلام والتسامح وقبول الآخر والمساواة في الحقوق والواجبات، بحيث أنها تضمن حقوق جميع المواطنين، وألا يخضع أي فرد فيها لانتهاك حقوقه من قبل فرد آخر أو طرف آخر. بل يجب اللجوء إلى الدولة التي تطبق القانون وتمنع الأطراف من أن يطبقوا أشكال العقاب بأنفسهم. ومن مبادئ الدولة المدنية الثقة في عمليات التعاقد والتبادل المختلفة، كذلك مبدأ المواطنة والذي يعني أن الفرد لا يُعرف بمهنته أو بدينه أو بإقليمه أو بماله أوبسلطته، أو حزبه بشكل يحقق دولة المواطنين الأحرار المتساوين في الحقوق المدنية. كما تتسم الدولة المدنية بنبذ الولاءات الأولية، أى الولاءات الإثنية أو العرقية أو القبلية، فهى تقوم على اساس المواطنة، والمساواة كما أنها دولة لا يحكمها العسكريون، وليست ثيوقراطية، أى لا يحكمها رجال الدين[1].

---

1) مصطفى كامل السيد، "المسكوت عنه فى الجدل حول الدولة المدنية"، الأهرام، 2011/9/19.

http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=639100

الفصل الرابع



ماهية الدولة العلمانية

ظهـرت العلمانيـة كمصـطلح لأول مـرة عـام 1871 علـى صـفحات جريـدة الـوطن Patric الفرنسـية ، في اطـار السـجال حـول دور الـدين في التعليم في فرنسـا ، وفي العـام 1873 ادرج كمصـطلح معجمي ليشير إلى مـا لـيس دينيـا ومضـاد للكهنـوت، ظهـرت فكـرة العلمانية أو فصـل الـدين عن الفضـاء الاجتمـاعي والسياسـي واضـحة في كتابات مفـكرين اوربيين بـارزين مثل اوجسـت كونـت وهربـرت سبنسـر واميل دركهايم وماكس فيبر وسيجمند فرويـد، كمـا تعـد فرنسـا أول دولـة جـذرت هـذا المصـطلح قانونيـا منـذ عـام 1905 في دستورها الذي فصلت فيه الدولة بكيانها عن تاثير الكنائس فصلاً جذريا بحيـث ل ايكـون للكنيسـة أو الـدين أو رمـوزه أية مـكانـة في الفضـاء العـام للدولـة والمجتمـع[1]. حيـث وجـدت الفكـرة العلمانيـة أصـالتها الفـكريـة في إعـلان الثـورة الفرنسـية لحقـوق الإنسـان والمواطنة في 26 أغسـطس 1789، وفي الدسـتور الفرنسـي للثورة في 3 سـبتمبر 1791. حيـث نجـد في هـاتين الـوثيقتين مبـادئ الحريـة والديمقراطيـة ولاسـيما حريـة الاعتقـاد والتعبير. لقـد تضـمن إعـلان حقـوق الإنسـان 1789: إنـه لا يجـب علـى الفـرد أن يشـعر بـالقلق والخوف أبداً لأسباب تتعلق بآرائه أو حتى بمعتقداته الدينية، فحريـة الممارسـة والاعتقـاد متاحـة للجميـع ولا يوجـد هنـاك منا يمكنـه أن

1) محمد فاضل نعمة، "العلمانية والليبرالية العربية .. تاصيـل المفهـوم"، الحـوار المتمدن، العدد: 3900، 2012/11/3.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=330774

يمنعها أويعطلها وليس لأحد أن يمنع، بموجب القوانين، حرية العبادة التي يختارها الفرد[1] .

تشكل الثورة الفرنسية في عام 1789 المجال الحيوي لنشأة مفهوم العلمانية، حيث انطلقت هذه الثورة لتأكيد الطابع الدنيوي للحياة السياسية والفكرية في أوروبا ضد سلطة الكنيسة والنظام الملكي الإقطاعي في فرنسا. ويعتقد بعض المفكرين أن مفهوم العلمانية قد شهد ولادته الأولى في العهد الإغريقي القديم. حيث يعود أصل كلمة العلمانية إلى اللفظة الإغريقية laikos وسجلت حضورها اللاتيني في الكلمة laicus ، وترمز إلى السكان الذين لا يملكون المعرفة، وهذه الكلمة كانت تقابل كلمة كليروكس klericos وتعني الطبقة العارفة التي تمتلك الأسرار المقدسة للحياة. وهذا يعني أن أصل كلمة العلمانية laikos في العصر الوسيط ترمز في الأصل إلى عامة الشعب أو دهماء الأمة بينما ترمز الكلمة النقيضة لها klericos إلى الطبقة العليا أي الطبقة الكهنوتية في المجتمع وهي طبقة تحظى بامتيازات المعرفة والسلطة والمال[2].

---

1) عبدالله الدمياطي، "مفهوم العلمانية وسبب الانتشار"، الحوار المتمدن، العدد: 3519، 2011/10/18.

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=280041

2) محمد نور الدين، الصيغة والدور(العلمانية)، الطبعة الأولى، (بيروت: دار الريس للكتب والنشر،2008)، ص 61

وفي العصر الوسيط، عصر الهيمنة المسيحية في أوروبا، كانت كلمة العلمانية ترمز ببساطة إلى هؤلاء الذين تمّ تعميدهم وقبولهم في الطائفة المسيحية بوصفهم أعضاء مخلصين لجماعاتهم. أما كلمة "كليرك" فإنها تدل على الأشخاص الذين يمتلكون امتيازات كنيسية مقدسة ويشكلون طبقة دينية اجتماعية ذات امتيازات كهنوتية في المجتمع. وفي المرحلة التي بدأ فيها الدين يخسر مواقع الهيمنة والسيطرة بدأت كلمة علماني " لاييك " تطلق على الأشخاص الذي لا يعلنون عن انتماءاتهم الدينية. في عام 1862 ترجم روير كتاب "دارون في أصل الأنواع" حيث تعترف الكنيسة أدبيا بأصل النشأة ولكنها ترفض صيغتها التطورية. ففي عام 1860 ظهرت الوضعية على يد أوجست كونت حيث قدمت ترجمتها العقلانية للكون والحياة وأبطلت مفعول الورائيات والغيبيات الدينية. وفي هذا السياق يعلن فيري في عام 1875 بأن تاريخ المسيحية يستحق التقدير ولكنه في الوقت نفسه يؤكد رفضه لكل الأوهام الدينية وأن هذه الأوهام لن تنال حضورها أبداً في المرحلة اللاحقة[1] .

ولكن مفهوم العلمانية بدلالاته المعاصرة ولد في العصور الحديثة، وقد وظف هذا المفهوم ضد سلطة الدين ورجال الكهنوت والإقطاعيين بصورة واضحة. وكما يقول كلود موس ترتبط فكرة

---

1) عبد الله بادو، "راهنية العلمانية –المغرب نموذجا-"، حوار المتمدن، العدد: 1405، 2005/12/20.

http://m.ahewar.org/s.asp?aid=52813&r=0&cid=0&u=&i=3252

العلمانية بالتصورات الديمقراطية والجمهورية، وهذه الفكرة تتسم بطابع الحداثة وقد وظفت تاريخيا في مواجهة الإكليروس ورجال الدين في العصور الحديثة ". وفي هذا السياق عملت الثورة الفرنسية على إسقاط سلطة الكنيسة وأعلنت نهاية الإمبراطورية الكنيسية في أوربا برمتها. ولكن الحضور المميز لهذه العلمانية بدأ إبان القرن الثامن عشر عصر التنوير الأوروبي حيث دكت المعاقل الأخيرة للكنيسة وهيمنتها على الحياة الفكرية في أوروبا.

وفي هذا الصدد يقول لويس كابران إن الفكرة العلمانية أخذت صورتها المميزة في الموسوعة الفرنسية للتنوير في القرن الثامن عشر موسوعة الفيلسوف الفرنسي ديدرو، وبدأت الفكرة العلمانية تتواتر في القاموس الفلسفي لفولتير، وفي العقد الاجتماعي عند جان جاك روسو، وفي الكثير من الأعمال الفكرية التاريخية في عصر التنوير. وكانت الرسالة العلمانية التي أعلنت في ذلك العصر تنم عن إعلان تنويري يعلي من شأن التسامح والحرية ويرفض أشكال القهر والعبودية الدوغماتية كلها، وفي هذه الرسالة التاريخية نجد تأكيداً لوجود الإنسان الحر بعيداً عن أشكال الدوغماتية الدينية والعقائدية السائدة في العصر كلها. عرفت الدولة العلمانية على انها النموذج المقابل للدولة الدينية في العصور الوسطى ، واستعمل البعض كلمة العلمانية للفصل بين الدين والدولة، أو الكنيسة عن الدولة، وغالى البعض في تعريف العلمانية على أنها النموذج المضاد للدين والتدين، كما عرفها البعض على أنها الموقف المحايد من

الدين[1]. وفي الحقيقة تعددت تطبيقات الدولة العلمانية في الغرب، حيث تختلف نماذج الدولة العلمانية في فرنسا عنها في ألمانيا وأمريكا وبريطانيا[2].

التعريف اللغوي للعلمانية:

تعرف العلمانية في اللغة الإنجليزية بـ "Secularism" وفي الفرنسية بـ"Lauque"، والتي تعني "اللادينية" أو"الدنيوية"، واستخدم المصطلح لأول مرة مع نهاية حرب الثلاثين عاماً – عام 1648- مع توقيع صلح وستفاليا وبداية ظهور الدوقة القومية – العلمانية – الحديثة[3].

وتقول دائرة المعارف البريطانية أن العلمانية هي حركة اجتماعية تهدف إلى صرف الناس وتوجيههم من الاهتمام بالآخرة إلى الاهتمام بهذه الدنيا وحدها[4]. وكان لدى الناس في العصور الوسطى، رغبة شديدة في العزوف عن الدنيا، والتأمل في الله واليوم

---

1) إسماعيل حسني، "تعريف مبسط للعلمانية"، الحوار المتمدن، العدد: 3283، 2011/2/20.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=247066

2) سيف الدين البحري، "هل فهم الاسلامون معنى العلمانية؟"، الحوار المتمدن، العدد: 1598، 2006/7/1.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=66398

3) عبد الوهاب المسيري وعزيز العظمة، العلمانية تحت المجهر، (دمشق: دار الفكر المعاصر، 2000)، ص 12.

4) يوسف القرضاوي، الإسلام والعلمانية وجها لوجه، (القاهرة: دار الصحوة للنشر، 1978)/ ص 49.

الآخر، وفي مقاومة هذه الرغبة طفقت الـ "Secularism" تعرض نفسها من خلال تنمية النزعة الإنسانية، حيث بدأ الناس في عصر النهضة يظهرون تعلقهم الشديد بالإنجازات الثقافية والبشرية، وبإمكانية تحقيق مطامحهم في هذه الدنيا القريبة.

وظل الاتجاه إلى الـ "Secularism" يتطور باستمرار خلال التاريخ الحديث كله، باعتبارها حركة مضادة للدين، ومضادة للمسيحية." ويقول قاموس "العالم الجديد" لوبستر، أشار إلى أنها الروح الدنيوية، أو الاتجاهات الدنيوية، ونحو ذلك على الخصوص: نظام من المبادئ والتطبيقات "Practices" يرفض أي شكل من أشكال الإيمان والعبادة، وأكد أن الاعتقاد بأن الدين والشئون الكنسية، لا دخل لها في شئون الدولة، وخاصة التربية العامة. ويأخذ على هذا التعريف أنه لم يحدد الإطار العام للعلمانية وهل هو الرفض للإعتبارات الدينية في المجال السياسي والعام بشتى مكوناته أم ينحصر على محيط الفرد اجتماعياً.

وفي ناحية آخرى، أشار قاموس "أكسفورد" إلى العلماني Secular على أنها تلك الأمور التي تتعالق بالجوانب الدنيوية والحياتية والتي لا تندرج أو تتصل بالاعتبارات الروحانية والدينية، وأتضح ذلك في أربعة عناصر أوضحها للعلمانية وهي:

- ما لا يتعلق بالاعتبارات الدينية أو الروحانية
- المعني بأمور الدنيا والعالم

- مضاد للقدس

- المباني غير المستخدمة للأغراض الدينية

وأورد القاموس تعريف للعلمانية Secularism على أنها "العقيدة التي تؤمن بأن الدين يجب ألا يتدخل في مؤسسات الدولة أو مؤسسات التعليم وغيرها من المؤسسات العامة.

وإنطلاقاً من التعريف الإجرائي لقاموس أكسفور يتضح أنه بين أن مجال تطبيق العلمانية لم يقتصر على العلاقة بين المجتمع والدولة فقط بل أي مبنى غير مستخدم لأغراض الدين وبالتالي المدرسة أو الجامعة، والنادي ومؤسسات العمل سواء خاصة أو عامة وأي مكان غير المسجد والكنيسة لابد أن يكون علماني. وأكد القاموس على أن معنى المصطلح بالانجليزية على الشكل التالي: أن العلمانية هي حركة تاريخية حملت الأفراد داخل المجتمع الغربي من المجتمع (الثيوقراطي) الديني المتزمت الى الحالة العلمية (المدنية الأرضية) وفي هذا السياق لم يعد الانسان مجبراً على تنظيم أفكاره وأعماله وفق معايير غيبية فرضت عليه مسبقاً ووضعها رجال الدين لصالح السلطة وربطوها بالدين على أنها إرادات إلهية، بل أنه يجد مباديء ومقاييس وجوده وعلاقاته في ذاته لاخارجها، على اعتبار أن المنطلقات الماورائية تنفي حس المسؤولية لدى الكائن البشري [1]

---

1) خليل صارم، "العلمانية الديمقراطية بين المفهوم والتطبيق"، الحوار المتمدن، العدد: 1494، 2006/3/19.

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=59976

ويقول "المعجم الدولي الثالث الجديد" جاء شرح مادة: Secularism على أنها: "اتجاه في الحياة أو في أي شأن خاص يقوم على مبدأ أن الدين أو الاعتبارات الدينية يجب ألا تتدخل في الحكومة، أو استبعاد هذه الاعتبارات استبعادا مقصوداً، فهي تعني مثلاً "السياسة اللادينية البحتة في الحكومة. وهي نظام اجتماعي في الأخلاق، مؤسس على فكرة وجوب قيام القيم السلوكية والخلقية، على اعتبارات الحياة المعاصرة والتضامن الاجتماعي، دون النظر إلى الدين[1]. وإعادة القاموس تعريف العلمنة secularize على أنها "التحول من التحكم والتملك الكنسي إلى التحكم والتملك المدني" وبهذا التعريف قد حدد القاموس مجال تطبيق العلمانية في العلاقة بين المجتمع والدولة.

العلمانية في المعجم العربي:

دخلت العلمانية بفتح العين الى اللغة العربية لأول مرة في عام 1828 في القاموس اللغة - المعجم الفرنسي العربي- لواضعه لياس بقطر مترجمة عن الكلمة الفرنسية "لاكيو" والتي جاءت بدورها عن اليونانية "لاييكوس" التي تعني ابن الشعب غير المتعلم يميز عن الرجل الدين الذي كان المتعلم الوحيد أما معجم روبير فيعرف العلمانية بفتح العين نسبة الى العالم وعرفها بأنها مفهوم سياسي يقتضي الى الفصل بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي ،

---

1) يوسف القرضاوي، الإسلام والعلمانية وجها لوجه، (القاهر: دار الصحوة للنشر،1978)، ص50.

الدولـــة لاتمـــارس أي ســـلطة دنييـــة والـــدين لايمـــارس أي ســـلطة سياسية[1].

أقــر مجمــع اللغــة العربيــة في القــاهرة عــام 1950 مصــطلح العلمـانية بكسـر العين، والتي تعني العلم، وإضـافها المعجـم الوسـيط مترجمة عـن الكلمة الفرنسية والتي تعني حرفياً الدنيويـة الزمنيـة أو كل مـا لهُ عـلاقة بالدنيا والزمن الحاضر ثم صـارت لاحقاً تـدل علـى اعتماد العلم في المنهاج التعليمة وفصل الدين عن الدولة.

التعريف الإصطلاحي للعلمانية:

بـدأت بـذور العلمانيـة مـع مـا نـادى بـه الفيلسـوف الإيطـالي مارسيلودي بادو(1280- 1343) بتحديد بدور الكنيسة، وهـو مـا اتصـح في كتابه "الدفع عن السلم" لمكافحة مزاعم البابا والحـد مـن سـلطته السياسـية، وهــذا مــا اتفـق عليـه لـونير(1483- 1546) وزفنجل (1484- 1531)، قموا بزعزعة العقيـدة السـلفية وإنشـاء الكنـــائس المســـتقلة، وارغـــم هنـــري الثـــامن (1509- 1547) الإنجليـز علـى إنكـار النزعـة الكاثوليكيـة والـتي كانـت بدايـة

---

1) يوجد أختلاف بين مفهومين العلمانية فبفتح العين تعني في مفهومها الضيق فصـــل السلطة الدينية عن السياسية، وبكســـر العـــين تعنـــي الوضـــعانية أوالعلموية scientisme والتي ترتبط بشكل كبير بالنزعة الوضعية خلال القـــرن التاســـع عشر والتي تؤكد على دور العقل والعلم في المعرفة بعيدا عن الإشكال الأخـــرى كالدين أوالخرافة. ومن هنا كان رأي بعض المفكرين العرب المعاصرين استبعاد شعار العلمانية sécularisme

استقلال الفلسفة عن الدين، وفي هذا الإطار الفلسفي، هاجم ميكافيللي (1469- 1527) الكنيسة وتدخلها في السياسة، كما انتقد أرازموس (1466- 1536) الكنيسة حيث يرى أن الإنسان يتصل بربه مباشرةً ولا داعي للاهوت، وفي هذا السياق دعى السير توماس مور (1478- 1535) في كتابه "اليوتوبيا" - المتأثرة بالمدنية الفاضلة لأفلاطون- إلى النظرة التحررية الجديدة والتسامح الديني، وهذا ما كان غريبا في ذلك الوقت[1]. كما ساعدت أعمال كل من كوبر نيكوس (1473- 1543)، وتيكوبراهي (1546- 1601) وكلير (1571- 1630) وجاليليو(1564- 1642) على زعزعة الأفكار المرتبطة بالعصور الوسطى. كما هاجم مارتن لوثر بيع الكنيسة صكوك الغفران عام 1516 الأمر الذي جعله يفجر حركة الإصلاح البروتساتني بالتحالف مع بعض الأمراء الألمان[2].

وتوالت انتقادات السلطة السياسية للكنسية حيث أنكر فرانسيس بيكون (1561- 1626) الدين صراحة أي شيء يرتبط بمجال الألهيات، وأكد على ضرورة الفصل بين التعليم والدين، وبدأت يظهر مصطلح العلمانية بشكل واضح وصريح منذ أن صكه الكاتب الإنجليزى جورج هوليوك (1588- 1689)،

---

1) زكريا فريد، العلمانية النشأة والاثر في الشرق والغرب، (-: الزهراء للإعلام العربي، 1988)، ص ص 16:15.

(2) Perry Andreson, Lineages of the Absolutist State London : Verso, 1979, part 1.

وذلك عام 1851 تحول بمرور الزمن إلى قيمة إنسانية ليست مقصورة على الغرب وأنما أحد مقومات التقدم الإنسانى، والذي عرفها على أنها تحقق رفاهية وسعادة الإنسان في هذه الحياة الدنيا عن طريق وسائل مادية مثل التقدم العلمي، وأكد على أن العلمانية لا تعني معادتها للدين بل لايستبعد الإرشاد والتوجيه الديني للأفراد، كما عرف العلمانية بأنها: "الإيمان بإمكانية إصلاح حال الإنسان من خلال الطرق المادية دون التصدي لقضية الإيمان سواء بالقبول أوالرفض."[1]. وتعتبر العلمانية نظام اجتماعي في الأخلاق مؤسس على فكرة وجوب قيام القيم السلوكية والخلقية على اعتبارات الحياه المعاصرة والتضامن الاجتماعي دون النظر إلى الدين، ومجرد أداة لتنظيم المجتمع، ومنع الخلط بين المطلق والنسبي، أو بين أحكام الدين وأحكام العالم الدينيوي، وذلك لمصلحة كل من الدين والدنيا[2]. ويعرف البعض العلمانية عل أنها إمّا الفصل بين الدولة والدين، أو حياد الدولة في الشأن الديني.

بينما يرى سبينوزا (1632- 1677) أن السلطة الحاكمة ليست منفصلة عن الدين لكنها هي التي تهيمن عليه، حيث يقوم ممثلي السلطة الحاكمة بتأمين وتفسير القانوني المدني والمقدس مع خرية كل فرد في تحديد ما يريده حتىإذا كان كفراً بالإله،

---

1) George Holyoake، English Secularism، (Chicago، The Open Court Publishing Co.، 1896), PP.60:62.

2) أنس زاهد، "هل العلمانية هي الحل؟"، الحوار المتمدن، العدد: 3449، 2011/8/7. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=270376

وأوضح سبينوزا أن السلطة الحاكمة هي صاحبة الحق في تنظيم الشئون الدينية، وتركزت اسهاماته حول فصل الدين عن الدولة بل وإخضاعه للدولة لتحقيق سلامتها([1]). أما الفيلسوف الإنجليزى جون لوك (1632- 1704)، فقد وضع أسس العلمانية فى القرن السابع عشر، يرى أن وظيفة الدولة هى رعاية مصالح المواطنين الدنيوية، أما الدين فيسعى إلى خلاص النفوس فى الآخرة. فالدولة لا تستطيع بما تملك من وسائل كالقانون وقوة السلاح أن تضمن لمواطنيها نجاتهم فى الآخرة، وبالتالى ليس من حقها أن تجبرهم على الصلاة. وكان جون لوك فيلسوفا متدينا أراد أن ينقذ الدين من تلاعب السلطة به واستخدامه لأغراضها. ورأى أن انحياز الدولة لدين معين يشجع على النفاق والتدين الشكلى، فضلا عن أنه يهدد وحدة الدولة والتعايش السلمى بين المواطنين [2]. ويقول جون لوك: "من أجل الوصول إلى دين صحيح، ينبغي على الدولة أن تتسامح مع جميع أشكال الاعتقاد دينيًا أو فكريًا أو اجتماعيًا، ويجب أن تشغل في الإدارة العملية وحكم المجتمع فقط، لا أن تنهك نفسها في فرض هذا الاعتقاد ومنع ذلك التصرف. يجب أن تكون الدولة منفصلة عن الكنيسة، وألا يتدخل أي منهما في شؤون الآخر. هكذا يكون العصر هو عصر العقل، ولأول مرة في التاريخ

---

1) Baruch de Spinoza، Theological-Political Treaties، translated by: Micheal Silverthorne،(Cambridge: Cambridge University Press،2007)،PP.421:424.

2) John Locke, A Letter Concering Toleration, 12th edition, (London, Rivigton, 1824), PP.23 :25.

البشري سيكون الناس أحرارًا ، وبالتالي قادرين على إدراك الحقيقة".

كما تبين من أساهامات باركلي (1685- 1753) اتفاقه مع النزعة البروتستانية والتي كانت تقصر الدين على مجرد العلاقات الوجدانية بين الله والإنسان. أما هيوم (1711- 1776)، الذي دعى إلى فصل مذهب الإلوهية عن التنظيم العملي للحياة الإنسانية ، وضرورة التحرير التام للأخلاق من الدوافع الدينية .

وتحدث جون جاك روسو(1712- 1778) عن دين مدني للمجتمع ، وأوجب ديدرو(1713- 1784) تنحي الإله من البحث العلمي أما دولياك (1723- 1789) اصطنع المادية المطلقة ، حيث يرى أن العلم ليس مدبر بالإله وأن كل الأدلة على وجود الله متهافته.

وتوالت أفكار مفكري القرن التاسع عشر ، أمثال هيجل (1770- 1831) الذي رأى أن أصل الدين هو عجز الإنسان تصوير المثل الأعلى في المادة حيث أن الدين منحدر من الفن وليس من الخالق ووقف في مواجهة الكنيسة ، كما نادى فشته (1762- 1814) بنظام خلقي يكون الإنسان فيه رب نفسه ، وجاء من بعده كل من شلنج وشووبنهر وماركس وأوجست كونت المعارض للألوهية ، وأضاف فوبرياخ (1804- 1872) أن الفكر الحديث يتطلب "تأنيس الله" أي تفسير الدين والله بالرجوع إلى

الطبيعة الإنسانية وميولها، مؤكداً أن الإنسان هو الإله الحقيقي الوحيد، ودعى إلى ما يسمى بدين إنساني يخلو من دين الله. وفي هذا الإطار دعى مونتيسيكيو إلى نظام ديمقراطي قائم على الفصل بين السلطات. كما انتقد جان جاك روسو نظرية الحق الإلهي التي طبقت في فرنسا ذلك الوقت داعياً إلى الديمقراطية المباشرة والمساواة التامة[1].

وفي إطار تعريفات العلمانية لا يفوتنا استعراض تصريح ثالث رؤساء الولايات المتحدة الإمريكية توماس جيفرسون، والذي جاء لوسائل الإعلام بعد أن استعمل حق النقض عام 1786 ضد اعتماد ولاية فيرجينيا للكنيسة الأنجليكانية كدين رسمي، حيث قال" أن الإكراه في مسائل الدين أو السلوك الاجتماعي هو خطيئة واستبداد، وإن الحقيقة تسود إذا ما سمح للناس بالاحتفاظ بآرائهم وحرية تصرفاتهم". إلى أن أصبح الأمر مكفولاً بقوة الدستور عام 1789 حين فصل الدين عن الدولة رسميًا.

ويرى جان بوبير أن العلمانية تضم جانبين أساسيين: الأول يتعلق بتنظيم "المدينة" وهي العلمانية السياسية، والثاني يرتفع ويرتقي بإدراك وتصور الحياة، ويرى أن الدولة العلمانية، هي تلك التي تحقق فصلا فعليا وحقيقيا بين الفضاء العام ومؤسساته وبين

1) سارة حسن السيد، العلمانية والأحزاب السياسية الإسلامية في تركيا دراسة حالة حزب العدالة والتنمية (2001- 2007)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2012، ص 35.

المؤسسات الدينية ومعها القناعات الدينية أوالفلسفية المختلفة[1]. كما يقول كلود نيكوليه claude nicolet عن الدولة العا مانية أنها ليست كشفاً نبوياً وهي لا تعبر عن أية عقيدة دينية ولا تنضوي في أي كتاب مقدس، وإنها حالة من حالات التفكير والتأمل والمناقشة والممارسة. ويثير هذا التعريف عدد من الصعوبات والتي أشار إليها موريس باربيير maurice barbier وهي ثلاثة عوامل أساسية، تتمثل في إن العلمانية لا تقع في منظومة المفاهيم الجوهرية، وترمز إلى القطيعة بين الدين والدولة، وأنها مفهوما دينامياً متغيراً[2].

ويرى جاك بور jacques bur أن مفهوم العلمانية في سياقه التاريخي يعطي حياد الدولة الإيجابي إزاء القوى العقائدية والدينية السائدة، وتتسم هذه الحيادية بأنها تتناسب مع مبدأ علماني يتسم بطابع إنساني إيجابي فيما يتعلق بالتصورات الوضعية غير الدينية[3]. كما عرف ريفيرو jean rivero العلمانية من منظور قانوني وحدد المفهوم بدلالة واحدة تتمثل في حيادية الدولة،

---

1) رباح حسن الزيدان، "مفهوم العلمانية"، الحوار المتمدن، العدد: 3328، 2011/4/6.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=253798
2) رامي مراد، "العلمانية...السياق التاريخي والمفاهيمي"، الحوار المتمدن، العدد: 2911، 2010/2/8.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=202803
3) أنس زاهد، "العلمانية.. بين الفكري والسياسي 1-2"، المدنية"، 2012/11/13.
http://www.al-madina.com/node/419976

حيث يجب على الدولة ألا تؤدي أي دور فيما يتعلق بالعقائد الدينية، ويجب عليها احترام الخيارات الحرة التي تفرض حضورها في نسق الواقع الاجتماعي والسياسي. ويرى بيتر بيرغر في كتابه "الواقع الاجتماعي للدين" العلمانية أنها إبعاد المجتمع عن سيطرة الرموز والمؤسسات الدينية. وقال جاك روبيرت jacques robert أن الدولة العلمانية تتكر المذاهب والأديان يعني أن الدين لم يعد شأناً عاماً وهذه الدلالة أصبحت حاضرة في مختلف التصورات والممارسات العلمانية للدولة: فالدولة لا تمنح رواتب أو تقدم أي دعم مادي لأي مذهب ديني أونحلة عقائدية[1]. كذلك مفكري القرن العشرين أمثال جون ديوي، وجوزيارويس واميل دور كايم.

كما عرف راينر هيرمان المحلل الألماني العلمانية في كتابه "تركيا بين الدولة الدينية والدولة العلمانية (الصراع الثقافي في تركيا) في سياق مختلف عن سياسات العلمانيات الآخرى، فلم يشير إلى العلمانية على أنها فصل الدين عن الدولة أو حيادية الدولة تجاه الدين، بل أشار إلى العلمانية "ويقصد العلمانية التركية" بأتها سمحت للدولة التحكم في الدين وذلك لكونها المبرر لاستبعاد الإسلام من النظام العالم التركي والإعتماد على مذهب الإمام أبو حنيفة كمذهب شرعي واحد للأغلبية السنية في تركيا. وأشار راينر هيرمان إلى أن العلمانية نمط الحياة والتفكير السائد الذي لا يستطيع الأتراك التخلي عنه، قائلاً" : تركيا دولة علمانية ذات

1) أنس زاهد، "العلمانية.. بين الفكري والسياسي ٢-٢"، المدنية، 15 / 12/ 2012.
http://www.al-madina.com/node/420354

شعب مسلم ولكن لا يمكن أعتبارها دولة مسلمة لانه لا يوجد في الدستور التركي نص يعترف بالإسلام كدين للدولة أوان جزءً من أحكامها مستمدة من الشريعة [1].

أشار تقرير لجنة ستازي (ديسمبر 2003)، إلى أن العلمانية "تستند إلى ثلاث قيم لا يمكن الفصل بينها: حرية الضمير، المساواة القانونية بين الخيارات الروحية والدينية، حياد السلطة السياسية". ويؤكد التقرير في جزئه الأول أن " العلمانية لا يمكن اختزالها في حياد الدولة"، بيد أنها تتضمن أربعة "مبادئ رئيسية: 1) "استقلال السلطة السياسبة ومختلف الخيارات الروحية أو الدينية" (وهو ما يعني غياب التدخل السياسي في الشأن الديني وغياب سيطرة الأديان على السلطة السياسية)؛ 2) ضمان حرية الضميروالعبادة، والذي يمثل "المحتوى الإيجابي" للعلمانية؛ 3) واجب الأديان والمؤمنين بها في بذل جهد من أجل التكيف والاعتدال بما يسمح بقيام حياة مشتركة، وذلك في مقابل ضمانات وحمايات تقدمها لهم الدولة؛ 4) ضرورة العيش المشترك وبناء مصير مشترك، وهوما يقود إلى المماهاة عملياً بين العلمانية و"الميثاق الجمهوري".

عرف الإتحاد الأوروبي في وثيقة "رؤية من أجل أوروبا" التي صدرت في 25 مارس 2007 في الذكرى الخمسين على توقيع

---

1) راينر هيرمان ، تركيا بين الدولة الدينية والدولة المدنية (الصراع الثقافي في تركيا)، ترجمة: علا عادل، (القاهر: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2012) ص 19.

معاهدة روما وتأسيس الإتحاد الأوروبي، العلمانية بأنها محايدة في أمور الدين والعقيدة وهي الأساس الذي يقوم عليه أي مجتمع يمكن أن يعيش فيه جميع الناس بغض النظر عن دينهم أوفلسفتهم أومعتقداتهم وفي وئام دون تفضيل أوتمييز أي منهم على الآخر[1].

وفي هذا الإطار، أشار البعض إلى أن العلمانية لا تلغي الدين ولا الممارسات الدينية بل تخرج السياسة والتنظيم الإجتماعي من حيز الممارسة الدينية حيث تقوم الدولة العلمانية بأنها الدولة التي تنتقل فيها سلطات الحكم والإدارة والتشريع والتعليم، من المؤسسات والمحافل الدينية الى الهيئات المدنية والتي تحاول بدورها تنظيم شؤون المجتمع وفقا للأساليب العلمية بما يكفل توفير الرفاهية للمجتمع بأكمله في وطن يمكن للناس ان يلتقوا فيه كمواطنين دون أي اعتبار للفروق في العنصر أو العقيدة[2].

وإنطلاقاً من التعريفات السابقة، يمكن استخلاص أسس ومرتكزات أساسية تقوم عليها الدولة العلمانية والتي تتمثل في، حياد السلطة حيث تقف على مسافة واحدة تجاه المعتقدات الدينية وهذا يعني أن لا يكون للدولة أي معتقد دنيني أو مذهبي معين وعلى الدستور أن يكون خاليا من اعتناق أي موقف مع الين أوضد الدين، وعدم تميزها بين المواطنين بناءً على الدين أو تدخلها في شؤون

1) اللجنة المعنية بمشروع رؤية من أجل أوروبا، بروكسل، 25 مارس 2007.

2) طارق البشري، الحوار الإسلامي العلماني، (القاهر: دار الشروق، 1996)، ص ص :51:7.

الـدين، وأن تسـن قوانينهـا علـى الأسـاس شـامل لجميـع المـواطنين. بالإضافة إلى الحرية الدينية: حيث يحق للفـرد أن يعتنـق أي دين دون ممارسـة الشـعائر الدينيـة بحريـة وعلنـا دون أن يمـس بـذلك بحريـة الاخرين او يسئ الى الأديان الأخرى مع حرية التعليم الـديني بـأن يعلنوا عن تعاليم دينهم وبيشرون بها دون الإساءة الى الأديـان الأخـرى واحـترم جميـع الأديـان[1]. بالإضـافة إلى ملـكيـة المؤسسـات الدينيـة. وبالتـالي تتميـز الدولـة العلمانيـة بفصـل الـدين عـن الـدول، وبالتـالي إلغـاء الطائفيـة السياسـية، وحريـة الفكـر واحـترام حقـوق الإنسـان، وتعزيز المحاكم المدنيـة العامـة لضـمان المسـاواة التامـة بين المواطنين علـى اخـتلاف انتمـاءاتهم، والمسـاواة في الحقـوق بـين المـواطنين علـى أسـاس الجانب العلمي والعمـل . وتقـوم الدولـة العلمانيـة علـى محـورين أساسيين، همـا : ألا تحل المؤسسة الدينية محل المؤسسـات التنفيذيـة، والتشـريعية، والهيئـات القضـائية للدولـة، ثانيهمـا : ألا يكـون هنـاك ديـن رسمـي للدولـة، والـذي يعـد أول إجـراء حاسـم لمبـادئ السـيادة الشعبية الديمقـراطية، والتمثيل، والمساءلة[2]

---

1) عزيز عظمة، العلمانية من منظور مختلف، (بيروت: مركـز دراسـات الوحـدة العربية،1992)، ص 95.

2) داليا أحمد عاصم، الصراع الديني العلماني والنظام الحزبي في تركيا من الفترة ما بين عام (2002-2008)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2012، ص ص 45:30.

أنواع العلمانية:

مع تنوع وتعدد الإسهامات والاجتهادات حول مصطلح العلمانية، حدد بعض المفكرين الدولة العلمانية بالمجال السياسي فقط وهو الذي يتعلق بإطار العلاقة بين الفرد والدولة، وهناك من أطلع العناء للدولة العلمانية لتشمل المجال العام والخاص للفرد. وبين هذا وذلك هناك أطر وحدود آخرى، فهناك ما يسمى بالعلمانية الحازمة، والتي تتطلب من الدولة أن تلعب دوراً نشطاً في استبعاد الدين من المجال العام، وجعله شأناً خاصاً، ومن الأمثلة على ذلك فرنسا، والمكسيك، وسيطر هذا النوع على تقاليد الأمور في القرن الماضي[1]. وهناك العلمانية السالبة، والتي تتطلب تمكين الدولة من القيام بدور سلبي في استيعاب الرؤية العامة للدين، ومن أمثلة هذا النموذج الولايات المتحدة، وهولندا، والسنغال[2] ويوجد ما يسمى بالعلمانية التوافقية، وهي تلك التي لا تعادي الأديان ولا تحارب التدين ولا تحاصر المتدينتين، بل هي فكرة توافقية قابلة

---

1) أنس زاهد، لا ديمقراطية بلا دولة مدنية، 5 يناير 2013.

2) أحمد كورو،" العلمانية السالبة: معضلات استنساخ النموذج التركي في دول الربيع العربي"، مجلة السياسة الدولية، 2013/3/12.

http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/5/25/2972/%D8%AF%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A3%D9%83%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%8A%D8%A9/%D8%AF%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A3%D8%AC%D9%86%D8%A8%D9%8A%D8%A9/%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A9%20.aspx

للتطبيق وتحمل في طياتها أسسا ومبادئ توافقية[1] وهناك ما يسمى البعض بالعلمانية الدستورية، المعرَّفَةَ على أنها حياد بالمعنى المزدوج لهذا المصطلح، والعلمانية التشريعية، وأنها أوسع وأكثر مرونة، لأنها تفرض على الدولة فقط أن تكون غير متحيزة في علاقاتها مع الأديان.

وتتعدد المسميات الآخرى، منها العلمانية الجزيئة، وهي رؤية جزيئه الى للواقع لتعامل مع الإبعاد الكلية والمعرفية ، ومن ثم لاتتسم بالشمول، وتذهب هذه الرؤية الى وجوب فصل الدين عن عالم السياسة، وتلتزم الصمت حيال المجلات الأخرى من الحياة، من أنصار هذه النهج فؤاد زكريا حيث وصف العلمانية بأنها "الدعوة إلى الفصل بين الدين والسياسة" ويلتزم الصمت بشأن مجالات الحياة الأخرى[2]، وهناك العلمانية الشاملة، وهي رؤية شاملة للواقع تحاول بكل صرامة تحييد علاقة الدين والقيم المطلقة بكل مجالات الحياة وتطبيق جميع الأسس التي تتعلق بعلاقة الفرد بالمجال العام، ويتفرع عن هذه الرؤية نظريات ترتكز على البعد المادي للكون وأن المعرفة المادية المصدر الوحيد للأخلاق وأن الإنسان يغلب عليه الطابع المادي لا الروحي، ويطلق عليها أيضاً

1) احسان طالب، في مفهوم الدولة المدنية بين الإسلام السياسي والعلمانية، الحوار المتمدن، العدد: 4030، 2013/3/13،
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=349590

2) عماد الدين خليل، تهافت العلمانية، (دمشق: دار ابن كثير، 2008)، ص 17.

"العلمانية الطّبيعية المادية"، وأعتبر بعض الباحثين العلمانية الشاملة هي تجلي لما يطلق عليه "هيمنة الدولة على الدين."

ومرّت العلمانية الشاملة بثلاث مراحل أساسية:

1. مرحلة التحديث: والتي اتسمت بسيطرة الفكر النفعي على جوانب الحياة بصورة عامة، فلقد كانت الزيادة المطردة من الإنتاج هي الهدف النهائي من الوجود في الكون، ولذلك ظهرت الدولة القومية العلمانية في الداخل والاستعمار الأوروبي في الخارج لضمان تحقيق هذه الزيادة الإنتاجية. واستندت هذه المرحلة إلى رؤية فلسفية تؤمن بشكل مطلق بالمادية وتتبنى العلم والتكنولوجيا المنفصلين عن القيمة، وانعكس ذلك على توليد نظريات أخلاقيّة ومادية تدعو بشكل ما لتنميط الحياة، وتآكل المؤسسات الوسيطة مثل الأسرة.

2. مرحلة الحداثة: وهي مرحلة انتقالية قصيرة استمرت فيها سيادة الفكر النفعي مع تزايد وتعمق آثاره على كافة أصعدة الحياة، فلقد واجهت الدولة القومية تحديات بظهور النزعات العرقية، وكذلك أصبحت حركات السوق (الخالية من القيم) تهدد سيادة الدولة القومية، واستبدل الاستعمار العسكري بأشكال أخرى من الاستعمار السياسي والاقتصادي والثقافي، واتجه السلوك العام نحو الاستهلاكية الشرهة.

3. مرحلة ما بعد الحداثة: حيث أصبح الاستهلاك هو الهدف النهائي من الوجود ومحركه اللذة الخاصة، واتسعت معدلات العولمة لتتضخم مؤسسات الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية الدولية وتتحول القضايا العالمية من الاستعمار والتحرّر إلى قضايا البيئة والإيدز وثورة المعلومات، وتضعف المؤسسات الاجتماعية الوسيطة مثل الاسرة، لتحل محلها تعريفات جديدة للأسرة مثل رجلان وأطفال أو امرأة وطفل أو امرأتان وأطفال...، كل ذلك مستنداً على خلفية من غياب الثوابت المعايير الحاكمة لأخلاقيات المجتمع والتطور التكنولوجي الذي يتيح بدائل لم تكن موجودة من قبل في مجال الهندسية الوراثية.

العلمانية في الفكر العرب:

دخل مصطلح العلمانية إلى الفكر العربي المعاصر في القرن التاسع عشر وكان من رواده في تلك الفترة شبلي شميل (1850-1917) وفرح أنطون (1874- 1922) مؤسسي الاختيار الليبرالي العلماني في الخطاب السياسي العربي، والذي دافع عن ضرورة العلمنة باعتبارها جزءا من اختيارات النهضة الأوربية، وسبيلا يكفل التسامح وحرية الفكر والعقيدة. كما دافع على ضرورة الفصل بين متطلبات الدين ومتطلبات الدنيا، بالاضافة إلى تلويحه

بشعارات التسامح والمواطنة[1]، بالإضافة إلى إسماعيل مظهر ولقد تجلت إسهاماتهم في ترجمة العديد من الكتب الغربية، خاصة ترجمة فرح أنطون لكتاب المستشرق الفرنسي ارنست رينان Renan عن فلسفة ابن رشد، كذلك ترجمة إسماعيل مظهر لكتاب داروين المشهور أصل الأنواع وكان لهذا الانتقاء للترجمة هدفه ومقصده الواضح. وهذه الترجمات شكلت شرارة أشعلت النار بين هذا الجيل الجديد من العلمانيين ورجال المؤسسة الدينية، وقيام الجدل بين السلفيين والمحدثين. العلمانيين ورجال المؤسسة الدينية [2]

عرف حزب الوفد فى صكه عام 1919 العلمانية تحت عبارة "الدين لله والوطن للجميع، وعرف المفكر سعيد النجار مؤسس الليبرالية الجديدة فى المنطقة العربية، العلمانية بأنها جعل الدين سيدا على ضمير الإنسان وجعل العقل سيدا على شئون المجتمع والدولة. وأكتفى فؤاد زكريا بتعريف العلمانية على أنها فصل الدين عن السياسة، ملتزماً الصمت إزاء مجالات الحياة الأخرى لاسيما في مجالات الاقتصاد والأدب، وفي ذات الوقت يرفض سيطرة الفكر المادي النفعي، ويضع مقابل المادية "القيم الإنسانية والمعنوية"، حيث يعتبر أن هناك محركات أخرى للإنسان غير الرؤية

---

1) أنس زاهد، "الدولة بين ما هو إلهي وما هو بشري"، المدنية، 6 /2/ 2013.
http://www.al-madina.com/node/431842

2) عبد السلام بلحسن، "العلمانية في الفكر العربي المعاصر محمد أركون نموذجا"، الحوار المتمدن، العدد: 2950، 2010/3/20.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=208411

المادية، بينما يختلف معه محمد أحمد خلف الله حيث لا يرى ذلك بل يرى أن العلمانية هي حركة فصل السلطة السياسية والتنفيذية عن السلطة الدينية. في حين يرى حسين أحمد أمين أنها محاولة في سبيل الاستقلال ببعض مجالات المعرفة عن عالم ما وراء الطبيعة والمسلمات الغيبية وأطلق عليها مسمى "المسيحية العلمانية"[1]

وبين محمد عابد الجابري مفهوم العلمانية على أنه جزء من التشكيل الحضاري الغربي الذي يعني "فصل الكنيسة عن الدولة"، وأنه مفهوم غريب عن الإسلام لأنه يرى أن "الإسلام ليس كنيسة كي نفصله عن الدولة"، ودعى إلى استبعاد المصطلح من قاموس الفكر العربي وتعويضه بشعاري الديموقراطية والعقلانية، لأنهما يعبران عن حاجات المجتمع العربي، وحفظ حقوق الأفراد والجماعات"، والعقلانية "الممارسة السياسية الرشيدة[2]

ذهب وحيد عبد المجيد إلى أن العلمانية ليست أيديولوجية أو نظاماً فكرياً، وإنما مجرد موقف جزئي يتعلق بالمجالات غير المرتبطة بالشئون الدينية. وميز بين اللادينية والعلمانية، حيث يرى أن الصراع بين الملوك والسلطة البابوية وظهور العلم التجريبي المنفصل عن الدين وسيادة مفهوم سلطان العقل الذي أدى إلى ظهور

---

1) عبد الوهاب المسيري، العلمانية الجزئية والشاملة، مرجع سابق، ص 68.

2) وسام خضير الخزعلي" اليسار الديمقراطية العلمانية والتمدن في العراق"، الحوار المتمدن، العدد: 3979، 2013/1/21.

http://www.ahewar.org/rate/bdefault.asp?cid=150

العلمانية اللادينية. ولكن بعد الثورة الفرنسية نحت العلمانية الغربية منحى وسطياً يختلف بوضوح عن الاتجاه اللاديني ويدافع عن التسامح الديني. ولا تقوم العلمانية وأن العلمانية المعاصرة لا تقوم على الفصل بين الدين والدولة، وإنما على الفصل بين الكنيسة (أو الدين عموماً- ويصد هنا الإسلام أو المسيحية) ونظام الحكم. كما لا تقيد دور الدين في المجتمع، لأنه مجتمع حر أساسه المؤسسات الخاصة، وتتمتع فيه الكنائس والمؤسسات الدينية بإمكانات واسعة. ولذلك ظلت المسيحية نشيطة في كل الدول العلمانية، وتمارس أنشطتها الداخلية والخارجية بلا قيود ولا يتعارض ذلك مع حرية العقل، التي من نتاج رسوخ الديموقراطية قبل كل شيء .

وتتطرق محمود أمين العالم إلى أبعد من ذلك حيث يعتقد أن العلمانية ليست مجرد فصل الدين عن الدولة وإنما هي "رؤية وسلوك ومنهج". والتي تحمل الملامح الجوهرية لإنسانية الإنسان وتعبر عن طموحه، كما أنه يرى أن العلمانية لا تُعارض الدين بل تكون منطلقاً صالحاً للتجديد الديني نفسه بما يتلاءم ومستجدات الحياة والواقع.

وجعل مراد وهبة من العلمانية ظاهرة واحدية نسبية، حيث يعتقد أن العلمانية بمثابة تحديد للوجود الإنساني وذلك للمنظومة الزمانية والمكانية تاريخياً، حيث يشير إلى أنها التفكير في "النسبي أي فيما هو نسبي وليس فبما هو مطلق"، وهي نسبية مطلقة

لأنها تحدد الوجود الإنساني والطبيعي، أي كل شيء. وإنطلاقاً من تعريفه هذا فهو يرى أن ثنائية الإنساني والطبيعي بما يشمله من الجوانب المادية والمعنوية قد تم محوها تماماً، ويتحول الإنسان إلى كائن طبيعي وذلك بالتركز على بعه الاجتماعي يستنبط معلوماته من التجربة الحسية وأخلاقه من حركة الطبيعة التي ترجع إلى الأصول المادية والتاريخية. كما يرى وهبة أنه "لا ديمقراطية بدون علمانية، وأن من ينكرة العلمانية ينكر بالضرورة الديمقراطية". ويتفق معه الكاتب السوري هاشم صالح على تعريف العلمانية التعريف الشامل الذي يتحرر فيها الفرد من القيود سواء كانت قيود روحية غيبية أو مسلقة مادية وتبقى الصورة العقلانية المطلقة لسلوك الفرد، مرتكزاً على العلم والتجربة المادية التي يكتسبها الإنسان طيلة حياته.

وفي هذا السياق، قسم عبد الوهاب المسيري العَلمانية إلى مستويين: الأول، العلمانية الجزئية وهي رؤية جزئية للواقع إجرائية، لا تتعامل مع أبعاده النهائية ولا تتسم بالشمول، والتي تعني وجوب فصل الدين عن عالم السياسة، وربما الاقتصاد، وغيرها من الجوانب الأخرى من الحياة العامة، أي تلزم الصمتَ بشأن المجالات الآخرى من الحياة، كما أنَّها لا تنكر بالضرورة وجود مُطلَقات وكلِّيات أخلاقية وإنسانية وربما دينية، ولذلك لا تتفرع عنها

منظومات معرفية أوأخلافية[1]. والثاني، العَلمانية الشاملة وهي رؤية شاملة للعالم ذات بُعْد معرفي شامل ونهائي، تحاول بكل صرامة تحديد علاقة الدِّين والمطْلَقات والماورائيات بكل مجالات وشتى صور الحياة العامة؛ وهي رؤية وتصورات عقلانية مادية تدور في إطار المرجعية المادية التي ترى أنّ "مركز الكون كامن فيه، وأن العالم بأسْره مكوَّن أساساً مَن مادة واحدة، ليست لها أية قداسة ولا تحوي أيَّة أسرار، وفي حالة حركة دائمة لا غاية لها ولا هدف، ولا تكترث بالخصوصيات، أو التفرُّد أو المطلقات أو الثوابت، هذه المادة تشكّل كلاً من الإنسان والطبيعة"2.

بينما يتأرجح حسن حنفي صاحب نظرية اليسار الإسلامي بين العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة ويرى أن العلمانية هي "فصل الكنيسة عن الدولة" كنتاج للتجربة التاريخية الغربية. وفي مناسبات أخرى يرها رؤية كاملة للكون تغطي كل مجالات الحياة وتزود الإنسان بمنظومة قيمية ومرجعية شاملة، مما يعطيها قابلية للتطبيق على مستوى العالم. وأفاض حنفي ما يسمى بالجوهر العلماني للإسلام، ويستند حججه على أن النموذج الإسلامي قائم على العلمانية بمعنى غياب المؤسسات الدينية الوسيطة أو بعبارة آخرى غياب الكهنوت، كما أن الأحكام الشرعية الخمسة، والتي تشمل الواجب والمندوب والمحرّم والمكروه والمباح، كلها تعبر

---

1) أحمد محمد الدغشي، "إشكال العلمانية في فكر المسيري... رؤية أخرى"، البيان، العدد : 284، 2011/6/3.

http://albayan.co.uk/MGZarticle.aspx?ID=748

عن مستويات الفعل الإنساني ، وتصف أفعال الإنسان الطبيعية والتي يسلوكها الإنسان في حياته بأي زمان وبأي مكان، وأن الفكر الإنساني العلماني الذي حول بؤرة الوجود من الإله إلى الإنسان كان موجوداً في تراثنا القديم خاصة في علوم الحكمة، وعلوم التصوف، كما أن أصوله كسلوك عمليكان متأصلاً في علم أصول الفقه. ومن هنا رد على هذه الرؤية بأن ثمة فصل حتمي للدين عن الدولة في كل المجتمعات الإنسانية باستثناء المجتمعات الموغلة في البدائية، حيث لا يمكن أن تتوحد المؤسسة الدينية والسياسية في أي مجتمع حضاري.

كما أشار سفر الحوالي إلى أن تناول مصطلح العلمانية على أنه فصل الدين عن الدولة هو تناول قاصر لا يصل إلى المدلول الكامل للعلمانية. ويرى أن العلمانية بمثابة إقامة الحياة على غير الدين سواء بالنسبة للفرد أو للمجتمع وأنها تختلف باختلاف الدول والمجتمعات في موقفها من الدين فبعض الدول أو الجماعات تسمح به مثل الجماعات الديمقراطية الليبرالية، والبعض الآخر لا يسمح بالدين نهائياً مثل الجماعات العلمانية المتطرفة.

وفي هذا الإطار، يرى محمد أركون أن العلمنة " موقف للروح وهي تناضل من أجل امتلاك الحقيقة أوالتوصل إلى الحقيقة" وللعلمنة مسؤوليتان أولهما: تعريف الواقع بشكل مطابق وصحيح وثانهما: تحقيق توافق ذهني وعقلي لكل النفوس السائرة بغض النظر عن اختلافاتها، والبحث عن وسيلة توافق لتوصيل المعرفة

الصحيحة للآخر[1]. ويرفض أركون تحول العلمنة إلى إيديولوجيا ولحظ أيضاً وصف الكاتب السوري هاشم صالح للعلمانية بأنها المتحررة والعقلانية، وقصد من خلال هذا الوصف أنها متحررة تماماً من أي أصول دينية[2].

---

1) محمد أركون، تاريخية الفكر العربي الإسلامي، (بيروت: مركز الإنماء القومي الثقافي العربي، 1996)، ص 282.

2) محمد اركون، العلمنة والدين: الإسلام والمسيحية والغرب، (لندن: دار الساقي، 1990)، ص 88.

الفصل الخامس الختامي

"الدولة المدنية هروب من مفهوم الدولة الدينية أم إعادة إنتاج له بإهاب جديد أم فهم علماني منفتح أومرن للدولة"

ظلت جدلية الدولة المدنية والعلمانية في مواجهة الدولة الدينية، ومع إندلاع الثورات في المنطقة العربية لم تحسم هذه الإشكالية؛ بل تعمق الصراع السياسي الذي لم يخلو من أبعاد فكرية وأيديولوجية تجلت في قضية الهوية، وإنتشرت حالة الاستقطاب النخبوي حول كون الدولة مدنية أم دينية؟، علمانية أم إسلامية؟، وإنطلاقاً من ذلك وتأسياً على ما سبق من تنظير لماهية الدول: الدينية الثيوقراطية والمدنية العلمانية، يستهدف هذا الفصل الختامي الإجابة على السؤال الرئيسي والجوهري للدراسة، والوقوف على حقيقة الدولة المدنية ومعرفة هل هي إنتاج للدولة الدينية أم العلمانيه، وبناءً عليه يأسس هذا الفصل على عدد من المحاور، وهي كالتالي:

الدولة الإسلامية دولة مدنية أم دينية ثيوقراطية:

في إطار هذه الجدلية، تعددت الأقاويل حول مدى مدنية الدولة الإسلامية ولعل هذا ممكناً في ظل تعدد وتنوع أشكال ونماذج الدولة الإسلامية، وفي هذا السياق، يوجد فريقين فالإسلاميين يؤكدون مدنية الدولة الإسلامية ونأياً بها عن الثيوقراطية بينما العلمانيون ينفون ذلك، ولكلا الإتجاهين حجج ودلائل تتضح فيما يلي:

الفريق الأول- الدولة الإسلامية دولة مدنية:

يؤكد أنصار هذا الإتجاه أن أساس الحكم في الدولة الإسلامية هو المجتمع وسيادة الأمة، استناداً إلى قوله تعالى:

"وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا"، ولـذلك لا تتناقض مع متطلبات إقامة حكم الله بالاستناد لمبادئ الشريعة السمحة ولا تشبه الدولة الدينية التي سادت في أوربا خلال القرون الوسطى حيث حكم رجال الدين كل مفاصل الدولة والمجتمع، وأن نظام الحكم في الدولة المدنية ليس مقيدا إلا بما يتوافق علية أبناء المجتمع. وأن الدولة الدينية الثيوقراطية هي نموذج غير معروف في العالم الإسلامي باستثناء إيران والتي تعتبر الدولة الوحيدة القريبة لهذا النوع أو ذلك النمط من الدول الثوقراطية حيث تقوم على "ولاية الفقيه" وهو نموذج يثير بين المسلمين خلاق لا اتفاق. بينما الحكم في الدولة الاسلامية يكمن فى يد المسلمين لانهم غالبية عظمى من المواطنين وليس هناك قيد أو شرط على أى مواطن ينتمى لديانة آخرى، مستشهداً بذلك بالسلام والتوافق في العيش المشترك بين المسلم وغير المسلم على مر التاريخ[1].

وإن الدولة الإسلامية لم تكن دولة دينية ثيوقراطية إلا في وجود الرسول عليه السلام، حيث الوحي من السماء وبوفاته إنتهت الدولة الدينية وتحولت الدولة الإسلامية إلى دولة سياسية تمتلك أدوات وقيم تقوم على العلاقات الاجتماعية التي يتخللها الصراع

1) مسلم رشيد، "العلمانية في الوطن العربي: أزمة مفهوم أم ممارسة"، الحوار المتمدن، العدد: 1372، 2005/11/8.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=6820

السياسي والاقتصادي والعسكري.[1] وأن دولة الخلافة الإمبراطورية في عصر الراشدين لا تعتبر دولة دينية بل كانت تتسم بطابع مدني، وإنطوى مفهوم الخلافة عند معظم الخلفاء آنذاك على خلافة الرسول الكريم كحاكم، وليس خلافة الله علي الأرض، حسب رؤية الخليفة الثالث عثمان بن عفان. كما طبق مبدأ الشوري في اختيار الخلفاء الأربعة، وعدم توريث المنصب بما يعد تميز الخلافة عند الملك الذي وسم حكم خلفاء بني أمية وبني العباس[2]. وأن الخلافة من أصول الفقه، وليس من أصول الدين. ووأن الحاكم بشر خالص ليس له علاقة بالله إلا علاقة العبودية كما يحق للمسلمين متابعته ومراقبته ومحاسبته، وتغييره.

وهنا وميز فهمي هويدي بين الدولة الدينية التي تقوم على فكرة أن الله مصدر السلطات بينما الدولة الإسلامية تقوم على أن الله مصدر القانون بينما الأمة مصدر السلطات، وبالتالي يحق للشعب معاقبة الحاكم[3]. وأشار طارق البشري إلى إنّه في الدولة

---

1) خليل عبد الكريم، مرجع سابق، ص 223.

2) محمود اسماعيل،"الدولة الدينية في الفكر والتاريخ الإسلامي"، الاهالي، 2013/2/26.

http://www.al-ahaly.com/%D8%AF-%D9%85%D8%AD%D9%85%D9%88%D8%AF-%D8%A5%D8%B3%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D9%84-%D9%8A%D9%83%D8%AA%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%81-2/#.Ua3WnJzfXHI

3) فهمي هويدي، الإسلام والديمقراطية، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993)، ص ص 185-191.

الديموقراطية لا يملك أحدٌ السلطة المطلقة، وأنما تقوم السلطة على مقتضى القانون والمصلحة، وإنطلاقاً من ذلك، يمكن لغيرَ المسلم أن يحصل على كامل الحقوق التي يحصل عليها المسلم.

وأضاف القرضاوي قايلاً "أن الدولة الإسلامية كما جاء بها الإسلام، وكما عرفها تاريخ المسلمين دولة مدنية تقوم السلطة فيها على البيعة والاختيار والشورى، ومن حق كل مسلم، بل كل مواطن أن يُنكر على رئيس الدولة نفسه إذا رآه اقترف منكراً أو ضيّع معروفاً، وأن الدولة الثيوقراطية التي عرفها الغرب في العصور الوسطى، والتي يحكمها رجال الدين، هي دولة مرفوضة في الإسلام. كما أن الدولة الإسلامية ترفع من قيم المواطنة ووثيقة المدنية التي دشنها الرسول الكريم خير دليل على أن الدولة الإسلامية دولة مواطنة". وأن مظاهر مدنية الدولة في الإسلام أن الرسول الكريم أسس الدولة علي مبدأ المسؤولية السياسية والاجتماعية، وقد مر هذا المبدأ بمرحلتين: مرحلة التحضير لقيامها، وذلك بالتفاوض والتعاقد مع وفد يثرب في موسم الحج، ومرحلة التنظيم بعد التأسيس الفعلي في المدينة، والذي تبع ذلك إعلان الرسول الكريم دستوره المشهور والمنشور، بل إن البعض يعتبره أول دستور مكتوب عرفه العالم بين المهاجرين والأنصار واليهود والذي جاء فيه: "هذا كتاب من محمد النبي بين المؤمنين والمسلمين من قريش وأهل يثرب ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم، أنهم أمة واحدة من دون الناس". وإن السلطة في الدولة الإسلامية هي سلطة مدنية أي هي سلطة تستمد وجودها وشرعيتها من الناس.

الفريق الثاني- الدولة الإسلامية دولة دينية ثيوقراطية:

من أهم رواد هذا الإتجاه العلمانيين وفقهاء السلطان، وبعض الأدبيات السياسية الفارسية.وعدد من المفكرين وعلى رأسهم ابن خلدون والذي أكد على ثيوقراطية الدولة الإسلامية وذلك في كتابه "مقدمة ابن خلدون"، حيث أوضح أن "العصبية" علي الخلافة الراشدة أدت إلى احتكار قبيلة قريش الحكم، كما جري تلوين الصراع علي الخلافة بلون ديني، والتي تعمقت من خلال مقولة الكفر والإيمان والتي تسببت في الفرق الدينية. وأكد هذا الفريق أن الدين والسلطان توأمان، وبدون السلطان تحصل الفوضي حيث يعتبر السلطان ظل الله في أرضه، ويجب علي الخلق محبته، وطاعته، ولا يجوز لهم معصيته أو منازعته.

ويشير هذا الإتجاه أيضاً بتجربة خلفاء بني أمية واستثمارهم الثيوقراطية لتحقيق أهداف دنيوية تكمن في تكريس الاستبداد باسم الدين، وانبري فقهاء "المرجئة" السلطويون لتبرير حكم "الغلبة" وما اتسمت به فترتهم - باستثناء عمر بن عبدالعزيز - بسياسة الخداع والكذب واغتيال الخصوم، وإنتهاك أصول الشريعة في فرض الضرائب. وليس هذا فحسب بل أشاروا إلى ما ورثه خلفاء بني العباس من الطابع الملكي الاستبدادي عن بني أمية. وأن الخلافة الثيوقراطية شهدت بداية نهايتها مع بدايات العصر العباسي الثاني حيث تحول قادة العسكر التركي إلي سيف مسلط علي رقاب الخلفاء وتعتبر ظاهرة مستحدثة، أسيس منصب جديد يمسى

بــ "أمير الأمراء" الذي احتكره قادة العسكر، حيث تحكموا في تولية الخلفاء وعزلهم. والذي أدى في نهاية المطاف إلى إنهيار نظام الخلافة الثيوقراطية بعدما تمزقت الدولة العباسية إلي كيانات مستقلة إثنية وطائفية، ومع سقوط الدولة العثمانية سنة 1924م ، وبدأت مرحلة جديدة بعد مرحلة سقوط هذه الأنظمة والتي اتسمت بجمع خصاص الخلافة الثيوقراطية والسلطنة الدنيوية في حكمها، وظهرت محاولات تبددت لإعادة إحياء الخلافة الثيوقراطية في مصر والهند، وفي هذا السياق يرى بعض الباحثين أن هذه المحاولات لاحت في الأفق مرة ثانية مع انتفاضات الربيع العربي في مطلع عام 2011[1].

الدولة المدنية هروباً من الدولة الدينية:

تُعد الدولة المدنية أو بالمعنى الأدق الدولة العلمانية تناقضاً للدولة الدينية فكل من هما نقيض الآخر، حيث تختلف الدولة المدنية - العلمانية- جملةً وتفصيلاً عن الدولة الثيوقراطية الدينية، حيث تسمح الدولة المدنية بممارسة المواطنين لعقائدهم بحرية وبدون تمييز وبنفس الشروط على أساس حق الجميع في

1) محمود اسماعيل، "الدولة الدينية في الفكر والتاريخ الاسلامي"6، الأهالي، 2013/2/12.

http://www.al-ahaly.com/%D8%AF-%D9%85%D8%AD%D9%85%D9%88%D8%AF-%D8%A5%D8%B3%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D9%84-%D9%8A%D9%83%D8%AA%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%81/#.Ua3Ws5zfXHI

المواطنة بالتساوي. بينما الدولة الدينية تلغي حقوق المواطنين ولا سيما الأقلية من حرية التعبير إذا تعارضت مع حكم السلطان وبذلك تنتهك قاعدة المواطنة بالتساوي، كما أن الدولة الدينية ترفض الحكم على أساس المجلس النيابي لأن الشعب ليس مصدر السلطات، إنما الشرع الديني والحاكم الممثل لهذا الشرع، وبذلك ليس للشعب دور في الحكم[1].

كما تفصل المدنية السياسة عن الدين ولا تتناقض مع الدين وحق المواطنين في ممارسة عقائدهم. بينما تكفر الدولة الدينية فصل السياسة عن الدين، كما تكفر معارضي النظام، لأن المعارضة في الدولة الدينية ممنوعة باعتبارها مخالفة لشرع الله. في حين أن المعارضة واجبة وضرورية في الدولة المدنية الديمقراطية التي تؤمن بالتعددية. بينما ترفض الدولة الدينية الاحزاب السياسية المعارضة لأنها تلغي المرجعية المذهبية القابضة على السلطة، وذلك من أجل قبول أحزاب سياسية آخرى يجب أن ترجع تلك الأحزاب إلى المرجعية الدينية أو إلى مذهبية ولا تتعارض معها. ومن هذا المنطلق تلغي الدولة الدينية الحرية في التعبير ولاسيما حرية العقيدة بالمفهوم الديمقراطي - بمفهوم العبادة - وغيرها من حقوق المواطنة والحريات العامة.

1) خالد يونس خالد، "الدولة المدنية الديمقراطية الدستورية"، الحوار المتمدن،العدد 1305، 2005/9/2.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=44476

إن الدولة الدينية تتمتع بالسطوة الدينية والسياسية بربط الدين بالسياسة وتستند إلى تشريع الإله، وتكمن شرعية حكمها في حكم رجال الدين وشريعة دينية مغبنة. بينما تستند الدولة المدنية إلى تشريع البشر حيث تجعل الشعب صانع الدستور ليحميه من الظلم، ويحمي حقوقه وواجباته. ومن هنا يتبين أن الدولة المدنية تختلف تماماً عن الدولة الدينية، بل هي هروب من الدولة الدينية الثيوقراطية.

الدولة المدنية إعادة إنتاج للدولة الدينية بإهاب جديد أم فهم علماني منفتح أو مرن للدولة

إن الدولة المدنية تعني الدولة العلمانية حيث تقوم على أساسين :القانون الوضعى وعدم التمييز بين المواطنين[1]. وبالتالي لم تكن الدولة المدنية إعادة إنتاج للدولة الدينية أو الثيوقراطية بإهاب أو مسمى جديد، بل هي فهم علماني منفتح ومرن للدولة، لكن قد يختلف البعض على هذا القول، حيث يرى العلمانيون أن الدولة الإسلامية ترى نفسها دولة مدنية وأنصار الإسلام ينادون بدولة مدنية بهوية دينية إسلامية، وأن ذكر الهوية الدينية الإسلامية في دستور الدولة يخرجها من الدائرة المدنية ويلقيها إلى الدولة الثيوقراطية الدينية بإهاب جديد يطلق عليه الإسلاميون "الدولة الإسلامية المدنية ". وتثير هذه القضية جدلية مكانة الدين في الدولة

1) أنور مغيث: "الدولة المدنية والدولة العلمانية..هل هناك فرق؟"، اليوم السابع، 2011/4/22.
http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=396736

المدنية وبناءً عليه أنقسم المفكرين والباحثين في الإجابة على هذا التساؤل إلى ثلاثة اتجاهات:

الاتجاه الأول:

مؤيدي النهج القائل أنقسموا في تناولهم لمصطلح الدولة المدنية إلى فئتين: فئة قبلت اللفظ ومفرداته لكن لم تصل به إلى غايته بحيث وضعت الدولة المدنية في مقابل ما يسمونه بالإسلام السياسي، وهو ما يعني أن علاقة هذا المصطلح بالإسلام ليست علاقة توافق، وإنما هي علاقة تعارضية، وذلك إنطلاقاً من رؤيتهم القائلة أن الدولة المدنية تعني استقلال الإنسان بوضع التشريعات التي تحكم أمور الحياة، وحصر الدين في المفهوم العلماني الذي يقصر الدين على الشعائر التعبدية في معناها الضيق. أما الفئة الثانية فقد وصلت باللفظ إلى غايته وصرحت بأنَّ الدولة المدنية هي الدولة العلمانية، وأنها تعني حيادية الدولة ووقفها على مسافة واحدة بين الأديان وفصل الدين عن السياسية. وفي النهج الثاني داخل هذه الإتجاه يُعرف بالمدرسة الإقصائية بشقيها الإسلامي والعلماني، ترى استحالة تعايش أو وجود توافق بين العلمانية والإسلام والتأكيد على عدم التلازم بينهما [1]. وبالتالي فالدولة المدنية التي ينادي بها التيار الإسلامي هي إعادة إنتاج للدولة الثيوقراطية الدينية ولكن

1) منى سمير عبده، مفهوم العلمانية في الفكر العربي والإسلامي المعاصر دراسة لإطروحات عبد الوهاب المسيري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2012، ص 13.

بإهاب جديد، وأنها تختلف جملةً وتفصيلاً عن الدولة المدنية التي ينادي بها التيار المدني والذي يقوم على فصل الدين عن السياسية والتي تُعد مفهوم مرن للدولة وتعني في جوهرها الدولة العلمانية.

الاتجاه الثاني:

يُعرف هذا الإتجاه بالمدرسة التوافقية حيث يسعى إلى التوافق والمواءمة بين الدولة المدنية في مفهومها الغربي من خلال التوافق بين العلمانية والإسلام، ويوائم أنصار هذا الإتجاه بين الأمرين، حيث يرى أنَّ المسألة هينة وأنَّها مجرد اصطلاح، وينطلق أنصار هذه المدرسة من فرضية متناقضة تماماً للإتجاه الأول، وهي عدم وجود تعارض بين المقدس والوضعي ويجب الوصول لتوافق وعلاقات تفاعلية بيهم وليس استبعد طرف على حساب الآخر، مؤكداً مدنية الدولة الإسلامية، وهذا الطرح يبين أنَّ المرجعية الدينية ليست من صفات الدولة المدنية ولا من خصائصها أوأركانها، وإلاَّ لما احتيج أنْ يُقال دولة مدنية بمرجعية إسلامية، أو ذات هويةٍ إسلامية. وهذا فيه محاولةٌ للتوفيق بين الأفكار المعاصرة وبين مقررات الشريعة. إلا أن هذا النهج تعرض للإنتقاد حيث يرى البعض أنه يحمل التناقض في ثناياه؛ وذلك إنطلاقاً من كيفية أن تكون الدولة مدنية لا دينية، والقول إنَّ دستورها هو الكتاب والسنة أو أنها ذات مرجعية إسلامية أي ترتبط بالدين.

الاتجاه الثالث:

هو رفض هذا المصطلح – الدولة المدنية- جملةً وتفصيلاً، وذلك بناءً على أن الدولة المدنية هي الدولة العلمانية والتي تعني عند الغرب بالدولة اللادينية، ويدعم أنصار هذا الإتجاه الدولة الإسلامية، أو مصطلح الدولة الشرعية، أو الراشدة /الصالحة، أو العادلة. وتقوم حجية هذا الإتجاه على صعوبة فصل الدين عن الدولة، بناءً على اعتبارات متتعددة ترجع أغلبها إلى أن الأسس الدينية هى في أصلها الدليل الذى يهتدي به معظم الساسة والقضاه في صنعهم للسياسات، وفي القيم التي توجه المواطنين إلى المشاركة السياسية أو مناقشة المجال السياسى حيث تكون الرؤى الدينية هى متحكم لا يخفى فى تكوين رؤيتهم، بالإضافة إلى أن القوانين والأعراف السائدة تستند إلى معتقدات دينية.

الاستنتاجات

إن الإجابة على التساؤل الرئيسي والذي يتمثل في هل الدولة المدنية هروب من الدولة الدينية أم إعادة إنتاج له بإهاب جديد أم فهم علماني مرن للدولة يتوقف بالإساس على تحديد مكانة الدين في الدولة المدنية، وهناك أربعة جوانب لمكانة الدين فى الدولة المدنية، وهى الموقف من حرية الاعتقاد، ومصادر التشريع، وعلاقة المؤسسات الدينية بالحياة السياسية وخصوصا الانقسامات الحزبية، وأخيرا حدود حريات الفكر والتعبير. ومعروف أن الدولة المدنية تحترم حرية الاعتقاد لكل المواطنين، أيا كانت عقيدتهم، سواء كانت ديانات سماوية أو غير سماوية، وسواء كان أصحاب العقائد المختلفة من المتدينين أو الملحدين. كما أن الدولة المدنية دولة تحكمها قوانين وضعية، بمعنى أنها قوانين يصنعها البشر وفقا لحاجاتهم، وتجد هذه القوانين مصدرها فى العرف، وأحكام القضاء والمذاهب القانونية.

وأن ما يثير الخلاف حول مكانة الدين في الدولة المدنية أنه لا توجد دولة مدنية وحيدة فى العالم تستمد تشريعاتها من أى دين، بل لا توجد دولة حديثة واحدة تفعل ذلك، والأمثلة القائمة على دول تستلهم عقائد دينية فى صنع قوانينها هى كل من المملكة العربية السعودية وإيران، وربما اسرائيل، التى يثير الأخذ بتعاليم التوراة فيها خلافات حادة بين اليهود المتدينين واليهود العلمانيين. والواقع أن الرافضين لفكرة الدولة المدنية على هذا الأساس يواجهون بثلاثة تحديات يصعب تجاوزها، وهي:

- أن أى دولة هى رابطة إقليمية تقوم على المواطنة لكل من يعيش على إقليمها، وهى ليست رابطة دينية، الدولة ليست هى الأمة فى المفهوم الإسلامى، ومن ثم فتعدد العقائد هو الأمر المألوف فيها، ولذلك ليس من المقبول أن يفرض أصحاب عقيدة معينة تفضيلاتهم على المواطنين الآخرين فى تلك الدولة.

- يجب أن يتبين للمواطنين الآخرين ماهى أحكام الشريعة التى سيتم الأخذ بها، والتى تتجاوز المبادئ العامة للشريعة الإسلامية التى لا خلاف عليها. حيث يوجد ظلم كبير للشريعة بتصور أنها يمكن أن تكون المصدر الرئيسى للتشريع فى مختلف أحوال الوطن المتنوعة والمتجددة من قضايا مثل إدارة التجارة الخارجية وإقامة المفاعلات النووية والبحث العلمى وانتهاء بقواعد المرور وتنظيم البناء فى المدن والقري.

- تحديد السلطة التى سوف تحدد ما يتفق مع شريعة الإسلام وما يخرج عنها، هل هى القيادة السياسية لهذه الأحزاب والجماعات؟ وما نوعية هذه الجماعات هل جماعات إسلامية أم مؤسسة الأزهر. وما هي المنهجية المتبعة والتي تقوم على المعايير الأساسية لمدنية الدولة والمجتمع السياسى لاسيما فيما يتعلق باحترام التعددية فى شتى المجالات.

قائمة المراجع

1- أركون، محمد. تاريخية الفكر العربي الإسلامي، (بيروت: مركز الإنماء القومي الثقافي العربي، 1996).

2- اركون، محمد. العلمنة والدين: الإسلام والمسيحية والغرب، (لندن: دار الساقي، 1990).

3- العروي، عبد الله. مفهوم الدولة، (المغرب: المركز الثقافي العربي، 2011).

4- المسيري، عبد الوهابوأخرون. العلمانية تحت المجهر، (دمشق: دار الفكر المعاصر، 2000).

5- البشري، طارق. الحوار الإسلامي العلماني، الطبعة الأولى، (القاهر: دار الشروق، 1996).

6- القرضاوي، يوسف. الإسلام والعلمانية وجها لوجه، (القاهرة: دار الصحوة للنشر، 1978).

7- خليل، إبراهيم. الدولة الدينية والدولة المدنية، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر بيت المقدس الثالث، فلسطين، 2012.

8- خليل، عماد الدين. تهافت العلمانية، (دمشق: دار ابن كثير، 2008).

9- عبد الرازق، محمد. في تحرير مصطلح الدولة المدنية، (القاهرة: مركز المصري للدراسات والمعلومات، 2012).

10- عبد الكريم، خليل. الإسلام بين الدولة الدينية والدولة المدنية، (القاهرة: سينا للنشر، 1995).

11- عظمة، عزيز. العلمانية من منظور مختلف، الطبعة الأولى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992).

12- عمارة، محمد. الدولة الإسلامية بين العلمانية والسلطة الدينية، (القاهرة: دار الشروق، 1988).

13- فتحي، شادية. "الدولة الدينية: السيناريوالأقل احتمالا والأكثر تأثيرا في مستقبل مصر"، مجلة السياسة الدولية، - 2013.

14- فريد، زكريا. العلمانية النشأة والاثر في الشرق والغرب، الطبعة الأولى، (- : الزهراء للإعلام العربي، 1988).

15- هيرمان، راينر. تركيا بين الدولة الدينية والدولة المدنية: الصراع الثقافي في تركيا، ترجمة: علا عادل، (القاهر: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2012).

16- نور الدين، محمد. الصيغة والدور(العلمانية)، الطبعة الأولى، (بيروت: دار الريس للكتب والنشر، 2008).

17- أحمد، داليا. الصراع الديني العلماني والنظام الحزبي في تركيا من الفترة ما بين عام (2002- 2008)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2012.

18- حسن، سارة. العلمانية والأحزاب السياسية الإسلامية في تركيا دراسة حالة حزب العدالة والتنمية (2001-2007)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

19- سمير، منى. مفهوم العلمانية في الفكر العربي والإسلامي المعاصر دراسة لإطروحات عبد الوهاب المسيري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2012.

20- de Spinoza, Baruch. *Theological-Political Treaties*, translated by: Micheal Silverthorne, (Cambridge: Cambridge University Press, 2007).

21- Holyoake, George. *English Secularism*, (Chicago: The Open Court Publishing Co., 1896).

22- N. Rothbard, Murray. *The Anatomy of the State*, (Lu MN Mises Institute, 2009).

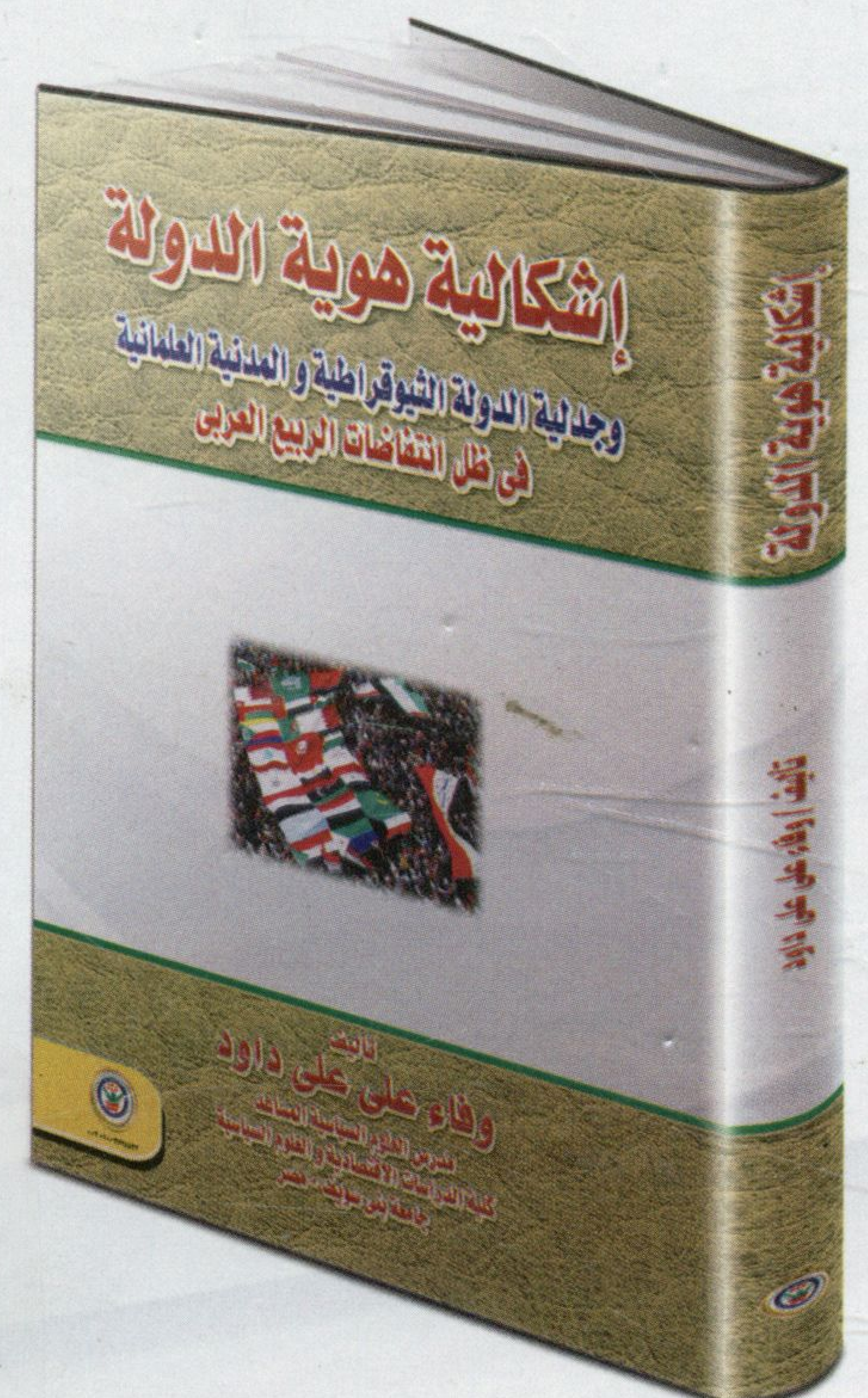
23- Locke, John. *A Letter Concerning Toleration*, 12th edition, (London: Rivigton, 1824).

المحتويات



رقم الإيــداع : 2014/3810
الترقيم الدولى : 7-034- 753-977-978

مـع تحـيات
مكتبة الوفـاء القانونيـة
تليفون : 01003738822- الإسكندرية





الناشر
مكتبة الوفاء القانونية
٠٠٢٠١٠٠٣٧٣٨٨٢٢
تليفاكس
٠٠٢٠٣/٥٤٠٤٤٨٠
الإسكندرية

